

دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: الفرص والتحديات

إعداد الطالبة/

نورا ابراهيم علي الرثيع

الرقم الجامعي/

251000541

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي

2025

هَذَا مِنْ فِصْلَةٍ

إهداء

إلى من غرس فيَّ القيم، وسقاني من معين الحكمة،

إلى من كان دعاؤهم سرّ توفيقِي، وسندًا لي في كل مراحل حياتي،

إلى والديَّ الكريمين، أهدي ثمرة جهدي وعملي، عرفانًا وتقديرًا.

وإلى من ساندني وشجّعني في مسيرتي العلمية،

إلى إخوتي وأصدقائي وزملائي،

لكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع، امتنانًا لكل دعمٍ صادق.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعونه وتوفيقه أنجزت هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الكريم الأستاذ الدكتور د. الفيصل عبد الحميد، د. فايز جراد، الذي كان لدعمها العلمي، وتوجيهاتهم السديدة، وملاحظاتهم القيمة، الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة. لقد كان مثلاً يُحتذى به في العلم والأخلاق والتفاني.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على وقتهم وجهدهم وملاحظاتهم البناءة التي أثرت هذا العمل.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري العميق لكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال فترة إعداد

الرسالة، من أسرتي وأصدقائي وزملائي، وخاصة والديّ العزيزين، الذين كان لدعائهما

ودعمهما المعنوي والمادي بالغ الأثر في وصولي إلى هذه المرحلة.

لكم جميعاً، كل الشكر والتقدير والامتنان.

فهرس المحتويات

إهداء	3
شكر وتقدير	4
قائمة الجداول	7
فهرس الأشكال	9
المستخلص	11
الفصل الأول	12
المقدمة	13
مشكلة الدراسة	14
أهمية الدراسة	15
أهداف الدراسة	16
تساؤلات الدراسة	17
فرضيات الدراسة	17
النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث	18
الفصل الثاني	21
الدراسات السابقة	21
المقدمة	22
المتغير التابع والمستقل	24
الدراسات السابقة	25
الإطار النظري للدراسة	28
الفصل الثالث	31
منهجية الدراسة	31
المقدمة	32
مجتمع البحث	34
المنهجية وطرق البحث	35
أدوات الدراسة	37

39.....	خطوات جمع البيانات
40.....	حدود البحث
42.....	الفصل الرابع
42.....	نتائج الدراسة
43.....	المقدمة
45.....	تحليل البيانات
81.....	المناقشة
84.....	الخاتمة
86.....	التوصيات
88.....	المراجع
91.....	الملاحق
93.....	Abstract

قائمة الجداول

- جدول 1 : التحليلات الإحصائية 47
- جدول 2 : التحليل الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة 48
- جدول 3 : التحليل الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة 49
- جدول 4 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية 51
- جدول 5 : التحليل الإحصائي لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء 52
- جدول 6 : التحليل الإحصائي لإسهام التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي 53
- جدول 7 : التحليل الإحصائي لتعزيز التكامل الاقتصادي من القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية 54
- جدول 8 : التحليل الإحصائي لتمثيل التحدد في السياسات الاقتصادية الوطنية عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل 56
- جدول 9 : التحليل الإحصائي لإسهام الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء 57
- جدول 10 : التحليل الإحصائي لإسهام التكامل الاقتصادي في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس 58
- جدول 11 : التحليل الإحصائي لتقليل التعاون في المجالات الاقتصادية من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء 60
- جدول 12 : التحليل الإحصائي لتمثيل اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء تحديًا أمام التكامل الاقتصادي 61
- جدول 13 : التحليل الإحصائي لإسهام التكامل الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون 62
- جدول 14 : التحليل الإحصائي لتأثير سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء على فاعلية التكامل الاقتصادي 64
- جدول 15 : التحليل الإحصائي لتعزيز وجود مؤسسات خليجية مشتركة تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي 65
- جدول 16 : التحليل الإحصائي لمساعدة التكامل الاقتصادي على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء 66
- جدول 17 : التحليل الإحصائي لإسهام مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي في تعزيز النتائج الاقتصادية 68
- جدول 18 : التحليل الإحصائي لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية 69

جدول 19 : التحليل الإحصائي لتأثير التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.....	70
جدول 20 : التحليل الإحصائي لإسهام التكامل الاقتصادي في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.....	72
جدول 21 : التحليل الإحصائي لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.....	73
جدول 22 : ملخص التحليلات الإحصائية	74
جدول 23 : اختبار المصادقية والموثوقية	74
جدول 24 : اختبار كاي اسكوير لدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: استراتيجيات وآليات الدعم المتبادل	75
جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للتحديات والفرص لتحقيق التكامل الكامل: مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات الاقتصادية	77
جدول 26 : اختبار كاي اسكوير لمجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام: التكامل الاقتصادي كأداة للتنمية المستمرة	78
جدول 27 : اختبار التباين الأحادي	80
جدول 28 : ملخص نموذج معامل بايز	80

فهرس الأشكال

- شكل توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 28
- شكل توضيحي 2 : التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة 49
- شكل توضيحي 3 : التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة 50
- شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني للدرجة العلمية 51
- شكل توضيحي 5 و: التمثيل البياني لاعتماد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. 52
- شكل توضيحي 6 : التمثيل البياني لإسهام التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي. 53
- شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لتعزيز التكامل الاقتصادي من القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية. 55
- شكل توضيحي 8 : التمثيل البياني لتمثيل التحدد في السياسات الاقتصادية الوطنية عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل. 56
- شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لإسهام الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء. 57
- شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لإسهام التكامل الاقتصادي في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس. 59
- شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لتقليل التعاون في المجالات الاقتصادية من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. 60
- شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لتمثيل اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء تحديدًا أمام التكامل الاقتصادي. 61
- شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني لإسهام التكامل الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون. 63
- شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لتأثير سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء على فاعلية التكامل الاقتصادي. 64
- شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لتعزيز وجود مؤسسات خليجية مشتركة تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي. 65
- شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لمساعدة التكامل الاقتصادي على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء. 67
- شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لإسهام مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي في تعزيز النتائج الاقتصادية. 68

- شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.....69
- شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لتأثير التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.....71
- شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لإسهام التكامل الاقتصادي في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.....72
- شكل توضيحي 21 : التمثيل البياني لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.....73
- شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة لدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: استراتيجيات وآليات الدعم المتبادل76
- شكل توضيحي 23 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للتحديات والفرص لتحقيق التكامل الكامل: مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات الاقتصادية77
- شكل توضيحي 24 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة لمجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام: التكامل الاقتصادي كأداة للتنمية المستمرة.....79

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع التركيز على تحديد مستوى التقدم المحقق في مسار التكامل، واستكشاف أبرز الفرص المتاحة والتحديات القائمة التي قد تؤثر على فعالية هذا التكامل. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهجية الكمية باعتبارها المنهج الأكثر ملاءمة لقياس العلاقات الاقتصادية وتفسيرها، حيث تم تصميم استبانة ميدانية وُزعت على عينة مكوّنة من 190 مفردة من المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الخليجي، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة. وأظهرت النتائج أن مجلس التعاون الخليجي كان له دور إيجابي وملحوظ في تحسين بعض جوانب التكامل الاقتصادي، وبخاصة في مجالات تسهيل حركة التجارة البينية، وتعزيز البيئة الاقتصادية المشتركة، ودعم بعض المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى الانسجام الاقتصادي بين الدول الأعضاء. إلا أن النتائج بينت كذلك أن التكامل ما يزال يواجه عددًا من التحديات الهيكلية، أبرزها التفاوت في السياسات المالية والنقدية، وضعف التنسيق المؤسسي، وتفاوت مستويات التنوع الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يؤثر على الوصول إلى تكامل اقتصادي كامل وشامل. وبناءً على ما تم التوصل إليه، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، من أهمها: ضرورة تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية المشتركة، وتفعيل دور المؤسسات الخليجية المشتركة في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية، والعمل على تطوير مشاريع البنية التحتية والربط الاقتصادي، إضافة إلى دعم تنوع مصادر الدخل وتحسين مستوى الشفافية وتبادل البيانات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. كما أوصت الدراسة بضرورة تمكين القطاع الخاص الخليجي ليكون شريكًا فاعلاً في عملية التكامل، وتعزيز التعاون في مجالات الابتكار والطاقة المتجددة، بما يعزز فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي - التكامل الاقتصادي - التعاون الإقليمي - السياسات

الاقتصادية - النمو المستدام - التحديات الاقتصادية - التنمية الخليجية.

الفصل الأول

المقدمة

يشكل التكامل الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي تسعى إليها التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، بهدف تعزيز قدراتها التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها. ويُعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أبرز النماذج الإقليمية في العالم العربي الذي تأسس عام 1981 ليكون إطارًا سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا جامعًا لدول الخليج الست: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، ودولة قطر. وعلى الرغم من أن أهداف المجلس شاملة ومتعددة الأبعاد، فإن البعد الاقتصادي كان دائمًا في صلب اهتماماته، بل ومكوّنًا محوريًا في رؤيته نحو بناء وحدة خليجية متماسكة (Nguyen, 2025).

لقد شهدت المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس تطورات اقتصادية متسارعة، وتم إطلاق العديد من المبادرات الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والربط الكهربائي، ومشاريع النقل والربط البري والسككي، وغيرها من الخطوات التي ترمي إلى تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء. ورغم أن هذه الخطوات تمثل جهودًا واضحة نحو بناء اقتصاد خليجي موحد، إلا أن الطريق نحو تكامل حقيقي لا يزال محفوفًا بالعديد من التحديات التي تتصل بالسياسات الوطنية، والاختلاف في الأولويات الاقتصادية، والحساسيات السياسية، والضغوط الخارجية، فضلًا عن بعض المعوقات التشريعية والمؤسسية (Arif, 2023).

في ظل تزايد التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، مثل تقلب أسعار النفط، والضغوط الجيوسياسية، والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، تظهر الحاجة الملحة لإعادة تقييم مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، وفهم العقبات التي تحدّ من تسريعه، واستكشاف الفرص المتاحة لتفعيله بما يتماشى مع مصالح الدول الأعضاء وتطلعات شعوبها. كما أن التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، بما فيها التحولات في سلاسل الإمداد، وتوسع استخدام التكنولوجيا، ومتطلبات التحول الرقمي، تفرض على دول المجلس تعزيز تعاونها المشترك لمواجهة هذه التحديات من خلال مقاربة جماعية قائمة على التكامل وليس التنافس (Bousrih, 2025).

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من منظور شامل، من خلال تسليط الضوء على أبرز الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز التكامل، مثل التشابه في الهياكل الاقتصادية، والتقارب الجغرافي والثقافي، والإمكانات الاستثمارية والمالية الضخمة، إلى جانب دراسة

أهم التحديات التي تقف أمام هذا الطموح، سواء كانت تنظيمية أو سياسية أو اقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم تصور استراتيجي لكيفية تجاوز هذه المعوقات وتحقيق خطوات ملموسة نحو تكامل اقتصادي فاعل، يحقق تنمية اقتصادية مستدامة لدول الخليج، ويعزز من مكانتها في الاقتصاد العالمي (Papageorgiou، 2024).

مشكلة الدراسة

رغم مرور أكثر من أربعة عقود على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورغم وضوح الأهداف الاقتصادية التي نصّ عليها النظام الأساسي للمجلس، إلا أن التكامل الاقتصادي الحقيقي بين الدول الأعضاء لا يزال دون المستوى المأمول، ويعاني من تباطؤ واضح في التنفيذ العملي للمبادرات الاستراتيجية، مثل الاتحاد الجمركي الموحد، والسوق الخليجية المشتركة، والعملية الخليجية الموحدة، والتي ظلّت جميعها محصورة في إطار التصريحات أو الخطوات الجزئية غير المكتملة. وتكمن مشكلة الدراسة الرئيسية في هذا التباين الواضح بين الطموح المعلن لتحقيق تكامل اقتصادي شامل، وبين الواقع الفعلي الذي يشير إلى استمرار عدد من التحديات المؤسسية والتشريعية والتنفيذية التي تعيق هذا التكامل، مثل التفاوت في السياسات الاقتصادية، وتضارب المصالح الوطنية، وضعف الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المشتركة، فضلاً عن تأثير المجلس بالتجاوزات السياسية بين بعض الدول الأعضاء، الأمر الذي انعكس سلباً على زخم العمل الاقتصادي المشترك. وتترتب على هذه المشكلة مجموعة من التداعيات، أبرزها ضياع الفرص الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تتحقق من خلال التكامل، واستمرار الهدر في الموارد والتكاليف، وتكرار المشاريع المتشابهة على مستوى الدول، وضعف التفاوض الخليجي الموحد مع التكتلات الاقتصادية العالمية، إضافة إلى انخفاض الثقة بين الأطراف الاقتصادية داخل المجلس (Chou، 2023). وبناءً على هذه الإشكالية، يتمحور السؤال الرئيسي للدراسة حول: ما الدور الذي يلعبه مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء؟ وما أبرز الفرص المتاحة والتحديات التي تعيق تحقيق هذا التكامل بشكل فعّال ومستدام؟

أهمية الدراسة

- أولاً: الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من ارتباطها الوثيق بأحد أبرز المفاهيم الحديثة في العلوم الاقتصادية والسياسية، وهو مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، والذي بات يشكل ركيزة أساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقاربة جغرافيًا وثقافيًا. في هذا السياق، تُعد دراسة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مجالًا غنيًا للنقاش الأكاديمي، خصوصًا في ظل التداخل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة الخليجية. ومن ثم، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي والخليجي، من خلال تقديم إطار تحليلي يجمع بين توصيف الواقع الحالي، واستعراض الجهود المبذولة من قبل المجلس، وتحليل أسباب بطء التنفيذ، فضلًا عن تقديم رؤية علمية متوازنة لمفهوم "التكامل الناقص" أو "غير المكتمل" الذي يواجه التجمعات الاقتصادية في العالم النامي. كما تقدم الدراسة إضافة معرفية من خلال ربط المفاهيم النظرية الكلاسيكية للتكامل – مثل نظريات بيلا بالاسا حول مراحل التكامل – بالتجربة الخليجية، مما يفتح المجال أمام باحثين آخرين لتوسيع نطاق التحليل وتطوير أدوات القياس في هذا الحقل البحثي المهم (Leitão, 2024).

- ثانيًا: الأهمية التطبيقية

أما من الجانب التطبيقي، فتكتسب الدراسة أهمية بارزة نظرًا لتوقيتها وطبيعة الموضوع الذي تتناوله، حيث تأتي في ظل تحولات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة تواجهها دول الخليج، من بينها تقلب أسعار النفط، والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل، وتحديات التنمية المستدامة، ومخاطر التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ الاقتصادي. ولذلك، فإن تحليل واقع التكامل الاقتصادي الخليجي لا يُعد مجرد تمرين أكاديمي، بل يمثل خطوة عملية نحو تشخيص الفجوات في مسار التكامل، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق مستوى أعلى من التآزر والتنسيق المؤسسي. وتُفيد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار في دول المجلس، خصوصًا وزارات الاقتصاد والتخطيط، والهيئات الجمركية، والمجالس التنسيقية، عبر تزويدهم برؤية شاملة للفرص الاقتصادية المهددة التي يمكن استغلالها، إضافة إلى بيان العقبات الفعلية التي تعرقل سير العمل المشترك. كما يمكن أن تكون الدراسة مرجعًا مهمًا للمنظمات الإقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية، والمؤسسات المالية الخليجية، والقطاع الخاص الخليجي الذي يتطلع إلى أسواق أكثر انفتاحًا وانسيابية في تدفق السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والعمالة. وبذلك، فإن لهذه الدراسة

قيمة عملية واضحة في دعم مسار الاندماج الاقتصادي الخليجي، وبلورة استراتيجيات مستقبلية تدفع باتجاه بناء تكتل اقتصادي فعّال، قادر على المنافسة إقليميًا وعالميًا (Bakhsh، 2023).

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، من خلال تقييم الجهود المبذولة، واستكشاف الفرص المتاحة، وتحديد التحديات التي تعيق مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، بهدف تقديم تصور علمي واستراتيجي يدعم بناء اقتصاد خليجي أكثر ترابطاً وتكاملاً.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، ومدى توافقها مع الأهداف المعلنة في الاتفاقيات الخليجية المشتركة.
2. رصد وتقييم أبرز المبادرات الاقتصادية الخليجية المشتركة مثل الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والمشاريع الاستثمارية والربط الاقتصادي، ومعرفة مدى فعاليتها وتقديمها في الواقع العملي.
3. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي، سواء كانت تنظيمية، تشريعية، سياسية، أو اقتصادية، وبيان انعكاساتها على مسار التعاون بين الدول الأعضاء.
4. استكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة لتعزيز التكامل بين دول الخليج، والتي تشمل التوافق الجغرافي، والتشابه في الهياكل الاقتصادية، والمشاريع الاستراتيجية المشتركة، والقدرات المالية والاستثمارية المتاحة.
5. اقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات العملية التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي، وتسريع خطوات التكامل الاقتصادي، وبناء بيئة تكاملية مستدامة على المستوى الإقليمي.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

- ما هو دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء؟ وما مدى قدرة المجلس على توظيف الفرص المتاحة ومعالجة التحديات التي تعيق هذا التكامل؟

الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى تتوافق السياسات الاقتصادية والتشريعية بين دول مجلس التعاون مع متطلبات التكامل الاقتصادي الفعال؟
2. ما مدى فعالية المبادرات الاقتصادية الخليجية المشتركة (مثل الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة) في دعم مسار التكامل بين الدول الأعضاء؟
3. ما هي أهم التحديات والعوائق التي تعترض تنفيذ التكامل الاقتصادي الخليجي على أرض الواقع؟
4. ما أبرز الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة التي يمكن من خلالها تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟
5. ما السياسات أو التوصيات الممكنة التي يمكن أن يعتمد عليها مجلس التعاون لتسريع وتيرة التكامل الاقتصادي وتحقيق أهدافه الاستراتيجية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- يوجد دور فعال لمجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال سياسات مشتركة ومبادرات إقليمية يمكن أن تساهم في تجاوز التحديات واستثمار الفرص المتاحة لتحقيق تكامل اقتصادي مستدام.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك توافق نسبي في السياسات الاقتصادية والتشريعات بين دول مجلس التعاون يساهم في دعم مسار التكامل الاقتصادي.

2. المبادرات الاقتصادية الخليجية المشتركة، مثل الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، لها تأثير إيجابي ملحوظ على تقارب الاقتصادات الخليجية.
3. التحديات التنظيمية والسياسية والاقتصادية تُعد من أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل بين الدول الأعضاء.
4. تمتلك دول مجلس التعاون فرصًا اقتصادية واستثمارية كبيرة وغير مستغلة، يمكن أن تسهم في دعم مشروع التكامل في حال تم توظيفها بشكل جماعي.
5. تعزيز التنسيق المؤسسي والتكامل في السياسات الاقتصادية بين دول المجلس يؤدي إلى تسريع خطوات التكامل وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

- أولاً: الإطار النظري للبحث

يعتمد البحث على الإطار النظري كأساس لفهم ودراسة الظاهرة الاقتصادية المتعلقة بالتكامل بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. النظرية العلمية المتبعة في هذا البحث تركز على نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتي تفسر الآليات التي من خلالها يمكن للدول تحقيق فوائد مشتركة من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي. تعتمد هذه النظرية على عدة مفاهيم رئيسية، منها: تقليل الحواجز التجارية، تسهيل حركة رأس المال والعمل، وتوحيد السياسات الاقتصادية بما يحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا. من خلال هذا الإطار، يصبح بالإمكان تحليل دور مجلس التعاون الخليجي كمنظومة إقليمية تعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي بين أعضائه، وتحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه هذه العملية.

- ثانياً: المنهجية العلمية المتبعة

في إعداد هذا البحث، تم تبني منهج البحث الوصفي التحليلي، وهو منهج علمي يتيح دراسة الظواهر الاقتصادية في سياقها الواقعي، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة. يركز هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مثل الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، مؤشرات التجارة البينية، وحركة الاستثمارات المشتركة. كما يتم تحليل هذه البيانات للوصول إلى استنتاجات علمية حول مدى فعالية

مجلس التعاون في تعزيز التكامل الاقتصادي. ويعتمد البحث في ذلك على المصادر الأولية والثانوية، بما يشمل التقارير الرسمية، البيانات الإحصائية، الدراسات السابقة، والمقالات العلمية المحكمة.

- ثالثاً: الأطر النظرية الداعمة

يدعم البحث مجموعة من النظريات الاقتصادية المكملة لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي، من أبرزها:

1. نظرية الميزة النسبية، والتي تساعد على تفسير كيفية استفادة الدول الأعضاء من التجارة البينية عبر التركيز على إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية نسبية.
2. نظرية التكامل الاقتصادي المؤسسي، والتي توضح أهمية بناء مؤسسات إقليمية قوية قادرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية المشتركة ومتابعة تطبيق الاتفاقيات بين الدول الأعضاء.
3. نظرية التنمية الاقتصادية المشتركة، والتي تشير إلى أن التكامل الاقتصادي لا يقتصر على تبادل السلع والخدمات فحسب، بل يمتد إلى تعزيز الاستثمارات المشتركة، توحيد السياسات المالية والنقدية، وتحسين البنية التحتية الإقليمية.

- رابعاً: الأهمية العلمية للبحث

يهدف البحث إلى سد فجوة معرفية من خلال توضيح دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجه هذا التكامل. ويكمن الدور العلمي للنظرية في أنها توفر أدوات تحليلية تمكن الباحث من تفسير الظواهر الاقتصادية على مستوى إقليمي، وتقديم توصيات عملية تستند إلى أسس علمية. كما تساعد النظرية على بناء فرضيات قابلة للاختبار، مثل مدى تأثير السياسات الاقتصادية المشتركة على زيادة حجم التجارة البينية أو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- خامساً: العلاقة بين النظرية والمنهج

تتصل النظرية العلمية مباشرة بمنهج البحث، حيث تحدد النظرية المتغيرات الأساسية التي سيتم تحليلها، وتوفر إطاراً لفهم العلاقات بينها. على سبيل المثال، عند دراسة تأثير اتفاقيات التجارة الحرة داخل مجلس التعاون على نمو التجارة البينية، يتيح الإطار النظري للباحث تحديد المؤشرات الاقتصادية المناسبة (مثل حجم الصادرات والواردات، معدل

النمو الاقتصادي، حركة الاستثمارات). ومن خلال تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، يمكن اختبار مدى توافق الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون مع التوقعات النظرية، وتحديد نقاط القوة والضعف في سياسات التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يمثل الفصل الثاني من هذا البحث مرحلة أساسية في البناء العلمي للدراسة، حيث يتيح فهماً أعمق للظاهرة الاقتصادية التي يركز عليها البحث، والمتمثلة في سعي مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. إذ يشكل هذا الفصل حلقة وصل بين الأساس النظري الذي بُني عليه البحث والإطار التحليلي الذي سيتم من خلاله دراسة الواقع العملي للتكامل الاقتصادي. ومن خلال محتويات هذا الفصل، سيتمكن القارئ من الاطلاع على مجموعة من الأسس العلمية والمنهجية التي تساعد في تفسير الظواهر الاقتصادية الإقليمية، وتقديم رؤى دقيقة حول كيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة لدول المجلس.

يهدف الفصل إلى توضيح السياق العلمي الذي يُمكن من خلاله فهم التفاعلات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث يعرض بشكل متدرج مجموعة من الأفكار والمفاهيم الأساسية التي تُساعد في استقراء الواقع الاقتصادي وتحليل البيانات المتوفرة. ويتيح الفصل أيضاً فرصة لعرض ومناقشة الدراسات والأبحاث السابقة، ما يساعد على إبراز الثغرات البحثية القائمة، وتحديد نقاط القوة والضعف في التجارب السابقة لدول المجلس في مجال التكامل الاقتصادي. هذه المراجعة المنهجية للأدبيات العلمية توفر إطاراً علمياً محكماً يمكن الاعتماد عليه في بناء الفرضيات وتوجيه تحليل النتائج لاحقاً.

كما يسعى الفصل إلى تقديم تصور شامل للطرق العلمية والأطر المفاهيمية التي يعتمد عليها البحث، مما يمنح القارئ القدرة على فهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتأثير السياسات المشتركة على تعزيز التكامل. ويُعد هذا التوضيح ضرورياً، لأنه يتيح تبيان الأسس التي سيتم بناء التحليل عليها، ويساعد في تفسير النتائج التي ستظهر لاحقاً، مع إبراز أبعاد الفرص والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في سعيها نحو تكامل اقتصادي فعّال ومستدام.

إن أهمية هذا الفصل تكمن في كونه يمثل قاعدة معرفية قوية للبحث، فهو لا يقتصر على عرض المعلومات فقط، بل يوفر أدوات تحليلية تمكن الباحث من تفسير الظواهر الاقتصادية بدقة، والوصول إلى استنتاجات علمية مدعومة بالأدلة والبراهين. كما يتيح الفصل للقارئ تكوين رؤية واضحة حول مدى ارتباط السياسات الاقتصادية المشتركة بمستوى التكامل بين الدول، وما يمكن أن يترتب على ذلك من فرص لتعزيز التعاون المشترك، أو تحديات قد تعيق تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي.

يشكل هذا الفصل العمود الفقري للدراسة، حيث يجمع بين التحليل العلمي للمعلومات والأدلة المتوفرة، وبين الرؤية النظرية التي تتيح فهمًا معمقًا للموضوع، مما يعزز مصداقية البحث ويوفر أرضية قوية لمراحل التحليل اللاحقة. ومن خلال هذا البناء العلمي، يصبح من الممكن تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل الاقتصادي بطريقة منهجية دقيقة، وتقديم توصيات مبنية على أسس علمية يمكن أن تسهم في تحسين السياسات الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء.

المتغير التابع والمستقل

- المتغير التابع: مجلس التعاون الخليجي

يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية محور هذا البحث، ويعد المتغير التابع الذي يتم دراسة أثره في سياق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. تأسس المجلس في عام 1981 بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، ويعد إطاراً إقليمياً يجمع بين ست دول (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، والبحرين). ويتميز المجلس بأنه هيئة مشتركة تعمل على وضع السياسات الاقتصادية المشتركة، وتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه. ويأتي الاهتمام بهذا المتغير نظراً لدوره الكبير في صياغة الاستراتيجيات والاتفاقيات الاقتصادية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء، مثل اتفاقيات التجارة البينية، تحفيز الاستثمارات المشتركة، وتسهيل حركة رأس المال والعمالة بين الدول. ويُعنى البحث بدراسة مجلس التعاون كمؤسسة مركزية تمتلك القدرة على تعزيز التكامل الاقتصادي، وقياس أثر السياسات التي يتبناها على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام، والوصول إلى تكامل اقتصادي إقليمي فعال (Sanfilippo، 2024).

- المتغيرات المستقلة

1. تعزيز التكامل الاقتصادي

يشير هذا المتغير إلى الجهود والسياسات التي تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء على المستوى التجاري والمالي والصناعي. ويتضمن ذلك إزالة الحواجز الجمركية، تنسيق السياسات الضريبية، وتوحيد القوانين الاقتصادية بين الدول الأعضاء. يعد تعزيز التكامل الاقتصادي خطوة استراتيجية نحو تحقيق التعاون المستدام بين الدول الأعضاء، حيث يوفر بيئة مواتية للتبادل التجاري والاستثماري، ويعمل على زيادة حجم التجارة البينية وتحفيز النمو الاقتصادي المشترك (Udombana، 2020).

2. تحقيق التكامل الكامل

يرتبط هذا المتغير بمدى قدرة الدول الأعضاء على الوصول إلى حالة من الاندماج الاقتصادي الكامل، والتي تشمل تكامل السوق، توحيد السياسات المالية والنقدية، وربط الأنظمة الاقتصادية ببعضها البعض بشكل يسمح بالاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات المتاحة. ويعد تحقيق التكامل الكامل الهدف الأسى لمجلس التعاون في المجال

الاقتصادي، إذ يعزز قدرة الدول الأعضاء على المنافسة العالمية، ويخلق اقتصادًا إقليميًا متماسكًا قادرًا على مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية بشكل جماعي (Van، 2025).

3. النمو الاقتصادي المستدام

يمثل هذا المتغير الجانب الكمي والنوعي لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث يشير إلى قدرة الدول الأعضاء على تحقيق معدلات نمو اقتصادي ثابتة ومستدامة على المدى الطويل، دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية. ويعكس النمو الاقتصادي المستدام مدى فاعلية السياسات الاقتصادية المشتركة التي يتبناها مجلس التعاون، ويعتبر مؤشرًا على نجاح الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل وتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة (Callen، 2024).

- العلاقة بين المتغيرات

يرتبط المتغير التابع "مجلس التعاون الخليجي" بالمتغيرات المستقلة بشكل وثيق، حيث تمثل هذه الأخيرة أدوات ووسائل يؤثر بها المجلس في الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال:

- تعزيز التكامل الاقتصادي يمثل الآلية المباشرة التي يستخدمها المجلس لزيادة التعاون بين الدول، وتسهيل التجارة البينية والاستثمارات المشتركة.
- تحقيق التكامل الكامل يعكس المستوى المتقدم من تطبيق السياسات الاقتصادية المشتركة، وهو نتيجة طبيعية للجهود المبذولة في تعزيز التكامل الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي المستدام يمثل الهدف النهائي الذي يسعى المجلس إلى تحقيقه من خلال السياسات الاقتصادية والإجراءات التي يقوم بها، وهو المقياس الذي يُظهر مدى نجاح مجلس التعاون في دوره كمتغير تابع (Velenturf، 2021).

الدراسات السابقة

وفي القرن الحادي والعشرين، تكثفت عمليات التكامل داخل الاتحادات الإقليمية للدول النامية بشكل كبير. وتغطي هذه العمليات جميع البلدان النامية تقريبًا، كما أن مؤشرات الكمية آخذة في الازدياد. تهدف دراسة (Savinsky،

(2021) إلى وصف عمليات التكامل في العالم العربي باستخدام مثال مجلس التعاون لدول الخليج العربية - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهذا هو أنجح جمعية تكاملية في العالم العربي، واستمرت لمدة 40 عاماً تقريباً. خلال هذه الفترة شهدت عملية التكامل بين دول مجموعة الخليج، وبالتالي مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، تغيرات كبيرة، كان لها أهمية بحثية كبيرة وتأثيرات عملية. وتكمن حادثة هذا البحث في تحديد الاتجاهات الجديدة في التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد تركيزها على التطوير المشترك لمكون الابتكار. وخلصت الأبحاث إلى أن جهود التكامل بين دول مجموعة الخليج خلال الفترة من 2010 إلى 2018 ركزت في المقام الأول على الأنشطة العلمية والإنسانية والابتكارية، بدلاً من التجارة والاستثمارات وجهود المشاريع البحثية. تعتمد هذه المقالة على التحليل الإحصائي والمقارن والمنهج المنهجي. ويعتمد التحليل الإحصائي على البيانات التي يوفرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لضمان توافق البيانات.

منذ ما يقرب من 40 عاماً، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير أطر تعاونية تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، فضلاً عن إرساء عمل مشترك بشأن التهديدات المشتركة مثل التدهور البيئي في مياه الخليج. لقد أدى النمو السكاني والاقتصادي، إلى جانب القضايا العالمية مثل تغير المناخ، إلى زيادة الضغوط على النظم البيئية الهشة. وقد أدت أيضاً إلى توسع المخاوف البيئية والمخاطر المرتبطة بها. وفي الواقع، فإن قضايا الاستدامة المعاصرة التي تمثلها الرؤى العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة تشمل العديد من القضايا لمعالجة الاستدامة بطريقة شاملة. من خلال رسم خرائط لقضايا الاستدامة القائمة على أهداف التنمية المستدامة، تدرس هذه الورقة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق نتائج الاستدامة الشاملة من خلال التعاون البيئي الإقليمي. ويسلط دراسة (Al-Saidi, 2021) الضوء على الأهمية المفاهيمية والعملية لمثل هذا التعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشترك في مجموعة مشتركة من الموارد (الخليج) والعديد من أوجه التشابه الاجتماعية والاقتصادية والمادية والثقافية. تتم دراسة قضايا الاستدامة والعلاقات بين الدول والتعاون في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث السياسات والإرث والمصالح والالتزامات عبر مختلف القطاعات؛ على سبيل المثال، المياه، والطاقة، والزراعة، والنظم البيئية، والمناخ. ورغم أن التعاون البيئي الإقليمي في منطقة مجلس التعاون الخليجي لم يكن شاملاً ولم يسفر عن نتائج قوية وقابلة للتنفيذ، فإنه كان قيماً للتعاون البيئي وتنسيق السياسات. هناك حاجة إلى تعزيز الأطر التعاونية وتمثيل القضايا والمشاركة من

أجل التغلب على الارتفاع الأخير في المنافسة بين الولايات والانقسامات السياسية التي تؤثر سلباً على قدرة المستوى الإقليمي على المساهمة في النتائج البيئية المستقبلية.

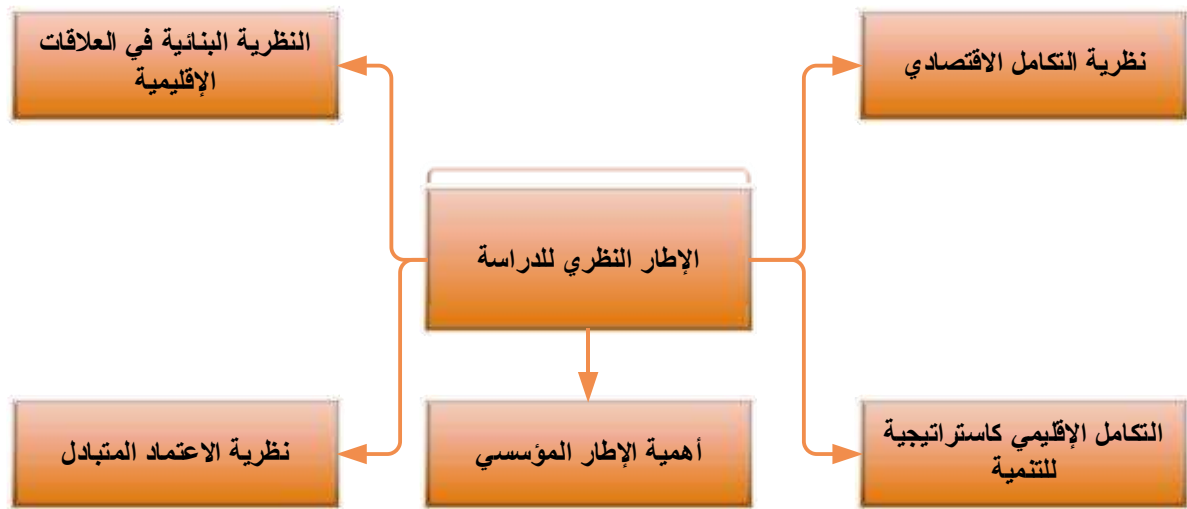
تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بموارد وفيرة من الوقود الأحفوري تحت الأرض وإمكانات عالية للطاقة المتجددة. ومع ذلك، ونظراً لنظرية ذروة النفط واللوائح والبروتوكولات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، أصبحت الاستثمارات في الطاقة المتجددة مرشحاً من الدرجة الأولى. تدرس الدراسة المفاهيمية الحالية الحواجز والمخاطر والفرص المرتبطة بالتحول إلى توليد الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد الدراسة على بيانات ثانوية مستخرجة من الإحصائيات المنشورة والأدبيات ذات الصلة. ومن خلال نهج تفسيري واستكشافي وتوضيحي، نستنتج أن هناك حاجة طويلة الأجل لتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل تلبية احتياجات الطاقة والأمن الاقتصادي المحتملة على المدى المتوسط والطويل. وقد تبين أن عدم الكفاءة البيروقراطية ودعم الوقود، إلى جانب غياب إطار الاستثمار المناسب وسياسات الطاقة الداعمة للاستثمارات في الطاقة المتجددة، تشكل عوائق كبيرة أمام نشر الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتؤكد الورقة البحثية الحالية أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بميزة مناخية محددة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة. وبالتالي، إذا تم استغلال خيارات الطاقة المتجددة بشكل مثالي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في استبدال مصادر الطاقة التقليدية وفي دعم الأمن الطاقى والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (Darwish، 2018).

وتتملك دول مجلس التعاون الخليجي . البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة . ما يقرب من 30% من إجمالي احتياطات النفط المؤكدة في العالم ونحو 20% من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة. كما أنها تتمتع بوفرة كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ومع ذلك، لا يزال استهلاك الطاقة الأساسي في دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، ولا تزال حصة الطاقة المتجددة لا تتجاوز 1%. استناداً إلى البيانات الثانوية، بما في ذلك المقالات الصحفية، والمواقع الإلكترونية الحكومية والشركات، والتقارير والمقالات الصحفية، يقوم دراسة (Al-Sarihi، 2022) بتقييم الأسباب وراء عدم استخدام موارد الطاقة المتجددة. وفي حين تم تحديد قضايا الجدوى الفنية والاقتصادية باعتبارها العوائق الرئيسية التي تحول دون إبطاء تبني تقنيات الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كشف هذا البحث أن العديد من العوامل الإضافية أثرت بشكل ملحوظ على مثل هذه التأخيرات. تشكل الإعانات المرتفعة للهيدروكربونات،

وهيكل التعرفة الكهربائية المنخفض، وسياسة الطاقة المجزأة، وغياب هيئة تنظيمية وإطار تنظيمي مخصص للطاقة المتجددة، وسوق الطاقة الخاضعة لرقابة شديدة، عوائق رئيسية أمام تبني الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتختتم الورقة بخيارات سياسية لإرشاد توسيع نطاق اعتماد الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الإطار النظري للدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المنطلقات النظرية التي تشكل الإطار الفكري والمنهجي الذي تستند إليه لفهم وتحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء. وتُعد نظرية التكامل الاقتصادي أبرز هذه المنطلقات، إلى جانب مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتكتلات الإقليمية، والعلاقات البينية، والتكامل الوظيفي. يتيح هذا الإطار النظري للباحث فهماً معمقاً للمفاهيم التي تحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويعزز من القدرة على تحليل الفرص والتحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في سعيه لبناء وحدة اقتصادية متكاملة.



شكل توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

- أولاً: نظرية التكامل الاقتصادي

تُعد نظرية التكامل الاقتصادي من أهم الأسس النظرية التي تعتمد عليها هذه الدراسة. وقد تم تطوير هذه النظرية في بدايات القرن العشرين، وتحديداً مع بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي. وتفترض النظرية أن التكامل بين الدول يؤدي إلى توسيع الأسواق، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وزيادة التنافسية، من خلال إزالة الحواجز

الجمركية وغير الجمركية، وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وحرية انتقال عوامل الإنتاج. ويُعرّف "بيلا بالاسا" (Balassa) التكامل الاقتصادي بأنه عملية ديناميكية تشمل خمس مراحل متدرجة: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، والاندماج الكامل. وقد حاول مجلس التعاون الخليجي اتباع هذه الخطوات من خلال إنشاء اتحاد جمركي وسوق خليجية مشتركة، غير أن الإنجاز الفعلي لا يزال متواضعًا مقارنة بالمراحل النظرية (Gancia، 2020).

- ثانيًا: التكامل الإقليمي كاستراتيجية للتنمية

ترتكز الدراسة أيضًا على مفهوم التكامل الإقليمي بوصفه أداة استراتيجية للتنمية المستدامة، خاصة في المناطق ذات الخصائص المتشابهة، مثل منطقة الخليج العربي. يشير هذا المفهوم إلى أن الدول المتجاورة جغرافيًا وذات الروابط الثقافية والاجتماعية المتينة تكون أكثر قدرة على بناء تكتل اقتصادي فعّال ومتماسك، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والتشريعية لذلك. وتستند هذه الفكرة إلى فرضية مفادها أن التعاون الإقليمي يُمكن أن يعوض عن محدودية السوق المحلية، ويعزز القدرة التفاوضية الدولية، ويقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية، وهي كلها أهداف يتطلع مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيقها ضمن استراتيجياته (Khadour، 2023).

- ثالثًا: النظرية البنائية في العلاقات الإقليمية

ومن الزاوية السياسية، تستند الدراسة إلى النظرية البنائية في العلاقات الدولية التي تركز على أهمية التفاعلات الاجتماعية والهويات المشتركة في تشكيل التكتلات الإقليمية. وتشير هذه النظرية إلى أن التكامل لا يقوم فقط على المصالح الاقتصادية، بل يتطلب أيضًا وجود شعور جماعي بالهوية المشتركة والانتماء المتبادل، وهو ما يتوفر بدرجة كبيرة في دول الخليج من خلال وحدة اللغة والدين والثقافة والنظم السياسية المتقاربة. ورغم أن هذا العامل الثقافي والهوياتي يُعد ميزة نسبية لمجلس التعاون، إلا أن غيابه أحيانًا في التطبيق العملي بسبب الأزمات السياسية قد يؤدي إلى إضعاف الروابط الاقتصادية التي تقوم عليها نظرية التكامل (Erbaş، 2022).

- رابعًا: نظرية الاعتماد المتبادل

تستند الدراسة كذلك إلى نظرية الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory)، التي تؤكد أن الدول المتكاملة اقتصاديًا تصبح أقل عرضة للنزاعات وأكثر انفتاحًا على التعاون المشترك. كلما زاد حجم التبادل التجاري والتكامل في سلاسل

الإنتاج والاستثمار بين الدول، زادت الحاجة إلى الاستقرار السياسي، وتعززت الروابط المؤسسية والاقتصادية. هذه الفرضية تكتسب أهمية في الحالة الخليجية، حيث تتمتع الدول الست بهياكل اقتصادية متشابهة، ما يجعلها في موقع مثالي لتكوين شبكة من الاعتماد المتبادل عبر قطاعات متعددة مثل الطاقة، النقل، الخدمات المالية، والأمن الغذائي (Ravenhill، 2021).

- خامساً: أهمية الإطار المؤسسي

أخيراً، تنطلق الدراسة من افتراض نظري مهم يتعلق بـ"الإطار المؤسسي للتكامل"، والذي يؤكد أن التكامل الناجح لا يمكن أن يتحقق دون وجود مؤسسات فاعلة، قادرة على صياغة السياسات وتنفيذ القرارات ومتابعة الالتزام بها. ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تهتم بتحليل الدور المؤسسي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومدى فعاليتها في التنسيق بين الدول الأعضاء، وتجاوز الخلافات السياسية، وتفعيل القرارات الاقتصادية. فضعف البنية المؤسسية أو محدودية صلاحياتها قد يؤدي إلى تباطؤ التكامل رغم توفر الرغبة السياسية أو التوافق الاقتصادي (Witt، 2019).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يعد الفصل الثالث من هذا البحث مرحلة محورية في البناء العلمي للدراسة، إذ يهدف إلى توضيح الأسس العملية والمنهجية التي تم اتباعها لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. يمثل هذا الفصل خطوة حاسمة تربط بين الإطار النظري والمراجعة العلمية التي تم تناولها في الفصل السابق وبين التحليل الواقعي للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة. ومن خلال محتويات هذا الفصل، سيتمكن القارئ من الاطلاع على الطريقة العلمية المنظمة التي اتبعها الباحث لضمان جمع معلومات دقيقة وموثوقة، مما يعزز مصداقية النتائج التي سيتم التوصل إليها لاحقًا.

يركز الفصل على توضيح عملية البحث بشكل شامل، حيث يعرض الطرق التي تم اعتمادها لتحديد نطاق الدراسة وجمع البيانات الضرورية لفهم الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال هذا العرض، يتم توضيح الأسس العلمية التي تم من خلالها اختيار المجتمع محل الدراسة، والآليات التي اتبعها الباحث لضمان شمولية المعلومات ودقتها. كما يسلط الفصل الضوء على المنهجية العلمية المعتمدة في ترتيب البيانات وتحليلها، بما يتيح استخلاص النتائج بطريقة موضوعية ومنهجية، ويعزز من القدرة على تفسير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بشكل دقيق وواقعي.

يبرز هذا الفصل أهمية استخدام منهجية منظمة لتقييم الظواهر الاقتصادية، حيث يتيح للباحث بناء تصور واضح حول مدى تأثير السياسات الاقتصادية المشتركة على تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء. كما يوفر الفصل أساسًا لفهم كيفية معالجة البيانات وتحليلها بطريقة دقيقة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التي قد تؤثر على صحة النتائج أو تحد من تعميمها. وهذا بدوره يساعد على وضع إطار عملي يمكن الاعتماد عليه في صياغة التوصيات والسياسات المستقبلية لتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

يمثل هذا الفصل مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الخليجي، إذ يوضح خطوات البحث بطريقة منهجية قابلة للتكرار، ويبين الأسس العلمية التي تم الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. كما يعكس الفصل حرص الباحث على تحقيق الموضوعية العلمية، وتقليل الانحيازات المحتملة في تحليل البيانات، مما يساهم في تعزيز مصداقية البحث.

يعد الفصل الثالث قلب البحث العملي، حيث يجمع بين النظرية والمنهجية، ويوفر إطارًا علميًا متكاملًا يمكن من خلاله تقييم فعالية سياسات مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ومن خلال هذا الفصل، يتم تمهيد الطريق أمام الفصول التالية التي ستتناول تحليل البيانات وتفسير النتائج، مع التركيز على الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.

مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة الإطار العام والشامل الذي تُستمد منه البيانات والمعلومات اللازمة لفهم وتحليل دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ويقصد بمجتمع البحث جميع الوحدات أو الكيانات التي تشترك في صفات وخصائص تتعلق بموضوع الدراسة، بحيث يعكس هذا المجتمع الواقع الاقتصادي والسياسي والمؤسسي لدول الخليج العربي، ويتيح للباحث القيام بتحليل علمي دقيق يمكن البناء عليه في تفسير النتائج واستنتاج المؤشرات ذات الصلة بالتكامل الاقتصادي الخليجي.

ويشتمل مجتمع البحث في هذا النوع من الدراسات على مجموعة واسعة من المكونات، تشمل دول مجلس التعاون الخليجية الست بكل ما تتضمنه من مؤسسات حكومية واقتصادية وإحصائية، إضافةً إلى المنظمات والهيئات المشتركة التابعة للمجلس مثل الأمانة العامة، المؤسسات المالية الخليجية، والجهات المعنية بوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية المشتركة. وتكمن أهمية هذا المجتمع في أنه يضم جميع الأطراف الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار الاقتصادي، وكذلك الجهات المسؤولة عن متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والإستراتيجيات التكاملية بين الدول الأعضاء.

كما يشمل مجتمع البحث قطاعات اقتصادية متنوعة تُعد محورًا رئيسيًا لفهم طبيعة التكامل الاقتصادي، مثل قطاع التجارة البينية، قطاع الطاقة، الاستثمارات المشتركة، الأسواق المالية، والبنية التحتية الاقتصادية. وتوفر هذه القطاعات مجموعة من البيانات والمؤشرات التي يمكن من خلالها تحليل مستويات التعاون الاقتصادي وقياس مقدار التقدم الذي أحرزه مجلس التعاون في تعزيز التكامل بين دوله.

ويعد مجتمع البحث كذلك مصدرًا مهمًا للبيانات الكمية والنوعية، إذ يعتمد الباحث على المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الوثائق الرسمية وتقارير التخطيط الإستراتيجي، وأدبيات التجارب الخليجية السابقة في التكامل الاقتصادي. ويسهم هذا التنوع في مجتمع البحث في تعزيز القدرة على إجراء دراسة شاملة تجمع بين التحليل الاقتصادي والمؤسسي، مما يتيح منظورًا أكثر عمقًا لواقع التكامل الاقتصادي الخليجي.

وتبرز أهمية مجتمع البحث في كونه يوفر بيئة غنية تمكن الباحث من استقصاء العلاقات بين السياسات والتشريعات الاقتصادية وبين الأداء الفعلي لجهود التكامل. كما يتيح للباحث تحليل تأثير الظروف الاقتصادية الداخلية والإقليمية والعالمية على مسار التكامل الاقتصادي في دول الخليج العربي. إذ إن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين هذه

الدول ترتبط بمجموعة من العوامل المشتركة مثل الموارد الطبيعية، الهياكل الاقتصادية المتقاربة، الروابط الاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعل مجتمع البحث متجانسًا إلى حد كبير من حيث الخصائص الأساسية، مما يسهل عملية دراسته وتحليله.

ومن خلال فهم مجتمع البحث بكافة مكوناته، يصبح بالإمكان تفسير نتائج الدراسة بطريقة أكثر دقة وواقعية، وذلك لأن معرفة خصائص هذا المجتمع تحدد نوعية البيانات المطلوبة وتوجه الباحث نحو الأدوات التحليلية المناسبة. كما تساعد هذه المعرفة في تحديد حدود الدراسة وفهم التحديات التي قد تواجه عملية جمع البيانات أو تحليلها، وبالتالي تساهم في رفع مستوى الدقة العلمية للبحث وتضمن الوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق وتحقيق الفائدة المرجوة.

المنهجية وطرق البحث

- أولاً: المنهج المتبع

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، لما يتمتع به من قدرة على تقديم مؤشرات كمية دقيقة، تُسهم في فهم وتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على أسس علمية موضوعية. ويعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الموضوع الذي يتناول بنية العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول من منظور قابل للقياس. ويتميز المنهج الكمي بقدرته على تفسير السلوكيات والاتجاهات من خلال معالجة البيانات الإحصائية وتحليل المتغيرات الكمية التي ترتبط بأداء المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي، مما يتيح بناء نتائج قابلة للتعميم على مجتمعات مشابهة أو في سياقات إقليمية أخرى. كما يعزز هذا المنهج من موثوقية نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على أدوات مقننة تضمن الدقة في رصد آراء المشاركين.

- ثانيًا: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة المغلقة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات، وقد صممت بشكل علمي وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتيح قياس درجة اتفاق أو اختلاف المبحوثين مع مجموعة من العبارات التي تعكس محاور الدراسة. وقد تم بناء الاستبانة لتغطي خمسة محاور رئيسية: السياسات الاقتصادية المشتركة، فعالية المبادرات الخليجية، التحديات التي تواجه التكامل، الفرص الاقتصادية المتاحة، ومستوى التنسيق المؤسسي. وجاء تصميم الأداة بطريقة تسهل الإجابة وتقلل من التحيز، كما خضعت لمراجعة أكاديمية من قبل عدد من المحكمين في مجالات الاقتصاد

والإدارة، لضمان وضوحها ودقتها وملاءمتها لأهداف البحث. أُجري أيضًا اختبار تمهيدي (pilot test) لعينة صغيرة من المجيبين للتأكد من فهم البنود وسلامة التركيب اللغوي، قبل تعميمها على العينة الفعلية.

- ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينتها

استهدف البحث مجتمعاً محدداً مكوناً من خبراء، وأكاديميين، وممارسين في المجالات الاقتصادية والإدارية ذات العلاقة بمجلس التعاون الخليجي، سواء في المؤسسات الحكومية، أو في هيئات التنسيق الاقتصادي، أو في القطاع الخاص المرتبط بالتجارة والاستثمار البيئي. وقد تم اختيار عينة غرضية (Purposive Sample)، نظراً لطبيعة الموضوع التخصصية، التي تتطلب توفر خبرة أو معرفة مباشرة لدى المشاركين. هدفت الدراسة من خلال هذه العينة إلى جمع معلومات دقيقة من ذوي الدراية، وتجنب التعميم العشوائي الذي قد لا يعكس واقع التكامل الاقتصادي على النحو الصحيح.

- رابعاً: أساليب تحليل البيانات

بعد جمع الاستبانات، تم تفرغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، حيث استخدمت أساليب تحليل كمية متنوعة، شملت الإحصاء الوصفي لقياس التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، مما ساعد في تقديم صورة واضحة عن توزيع الاتجاهات بين المشاركين. كما تم تطبيق اختبارات الفرضيات الإحصائية المناسبة، مثل اختبار T واختبار ANOVA، لتحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات المشاركين بحسب المتغيرات الديموغرافية (مثل الخبرة، أو المجال العملي). وللتأكد من موثوقية أداة الدراسة، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، حيث أظهرت نتائج التحليل الداخلي للأداة مستوى مرتفعاً من الثبات والاتساق، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

- خامساً: مبررات اختيار المنهج الكمي

إن اختيار المنهج الكمي لم يكن اعتباطياً، بل جاء استجابة لحاجة الدراسة إلى بيانات قابلة للقياس والتحليل الرقمي، تعكس توجهات واقعية يمكن الاستناد إليها في صياغة استنتاجات وتوصيات عملية. كما أن الدراسات الاقتصادية بطبيعتها تستدعي استخدام أدوات كمية، خاصة حين تتعلق بقياس مؤشرات الأداء، أو تحليل آراء أصحاب المصلحة حول سياسات اقتصادية معينة. وقد وفر هذا المنهج بنية تحليلية متينة، مكّنت الباحث من التعامل مع ظاهرة معقدة مثل التكامل الاقتصادي بأسلوب منهجي قادر على الربط بين الممارسة الواقعية والإطار النظري، مما يُكسب النتائج قيمة تطبيقية وأكاديمية في آن واحد.

أدوات الدراسة

في إطار تحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كان من الضروري تطوير أداة بحث متينة وموثوقة لجمع البيانات الدقيقة. بناءً عليه، تم تصميم أداة الدراسة على شكل استبانة مغلقة، تعتمد على صياغة مجموعة من البنود التي تغطي المحاور الرئيسية للدراسة. وجاء تصميم الاستبانة مستنداً إلى نماذج وأدبيات سابقة في مجالات الاقتصاد الإقليمي وإدارة التعاون الاقتصادي بين الدول، مع تعديلها لتناسب مع السياق الخليجي وخصوصية مجلس التعاون.

تم صياغة البنود بدقة لتكون واضحة ومحددة، وتغطي مجالات عدة منها: تقييم السياسات الاقتصادية المشتركة، فعالية المبادرات التنموية، التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه التكامل، فرص الاستثمار والتعاون، ومستوى التنسيق بين المؤسسات الخليجية. تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في طرح هذه البنود، وهو مقياس متدرج يسمح للمبحوثين بالتعبير عن آرائهم بدرجات متفاوتة تتراوح من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة"، مما يوفر بيانات كمية دقيقة تسمح برصد الاتجاهات بموضوعية.

- صلاحية الأداة وموثوقيتها

لم تقتصر عملية تصميم الاستبانة على مجرد صياغة البنود، بل تم التأكد من صلاحيتها ومناسبتها من خلال مراجعة أكاديمية دقيقة. تم عرض الاستبانة على لجنة من الخبراء في مجالات الاقتصاد والتنمية الإقليمية وإدارة السياسات العامة، حيث قدم هؤلاء المختصون تقييماتهم وملاحظاتهم البناءة حول وضوح البنود، وشموليتها للمجالات البحثية، ومدى ملاءمتها للسياق الخليجي. وبعد إدخال التعديلات اللازمة استناداً لهذه الملاحظات، أُجريت دراسة تمهيدية أو اختبار تجريبي (Pilot Study) على عينة صغيرة من المشاركين المماثلين لعينة الدراسة الحقيقية.

هذا الاختبار التمهيدي مكن الباحث من رصد نقاط الضعف في الأداة، مثل البنود التي قد تكون غامضة أو متشابهة، بالإضافة إلى التأكد من الوقت المناسب لملء الاستبانة وسهولة التعامل معها. نتيجة لهذا الاختبار، أُدخلت تحسينات أسهمت في رفع جودة الأداة وضمان استقبال المشاركين للأسئلة بصورة صحيحة.

كما تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، الذي يعكس مدى اتساق البنود داخل الأداة. وقد أظهرت النتائج أن الاستبانة تتمتع بثبات عالٍ، مما يعني أن الأداة قادرة على قياس المفاهيم ذات الصلة بشكل موثوق ومتسق عبر مختلف أبعاد الدراسة.

- عينة الدراسة وأسلوب اختيارها

اعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانة موجهة إلى مجموعة من المختصين والخبراء في الشؤون الاقتصادية والسياسية ذات الصلة بمجلس التعاون الخليجي. شملت العينة ممثلين من الجهات الحكومية، والهيئات الاقتصادية، والمؤسسات الأكاديمية التي تتابع شؤون التكامل الاقتصادي الخليجي، بالإضافة إلى بعض الفاعلين في القطاع الخاص المعني بالتجارة والاستثمار الخليجي.

تم اختيار العينة بطريقة العينة الغرضية (Purposive Sampling) ، وهو أسلوب يهدف إلى استهداف فئات معينة من الأفراد الذين يمتلكون معرفة مباشرة أو خبرة عملية في مجال الدراسة، مما يعزز دقة النتائج وموضوعيتها. هذا الاختيار كان مدعومًا بالحاجة إلى جمع آراء من أشخاص ذوي دراية متخصصة، وذلك لضمان توافق المعلومات مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

- إجراءات جمع البيانات

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة واعتمادها، تم توزيعها إلكترونياً وعلى الورق حسب توافر المستجيبين، مع توفير توضيحات حول هدف الدراسة وأهمية المشاركة، وذلك لضمان أعلى معدلات استجابة ممكنة. وتمت متابعة عملية الجمع بشكل مستمر لضمان شمول العينة والتنوع في التمثيل بين مختلف الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وعقب الانتهاء من جمع البيانات، خضعت البيانات لعملية تنظيف دقيقة للتأكد من اكتمال الاستجابات وخلوها من الأخطاء أو التناقضات، مما أتاح تحليلاً إحصائياً موثقاً يعكس الواقع بدقة.

خطوات جمع البيانات

تشكل عملية جمع البيانات في إطار المنهجية الكمية ركيزة أساسية لضمان دقة النتائج وموضوعيتها، فهي الخطوة التي يتم من خلالها الحصول على معلومات كمية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي، بما يتيح تفسير الظاهرة موضوع الدراسة بشكل علمي. وفي سياق هذا البحث، الذي يهدف إلى دراسة دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، جاءت خطوات جمع البيانات وفق مسار منهجي منظم يضمن الحصول على مؤشرات كمية موثوقة تعكس الواقع الاقتصادي والمؤسسي للتكامل الخليجي.

تبدأ أولى خطوات جمع البيانات بتحديد المتغيرات المراد قياسها بدقة، سواء تلك المتعلقة بدور مجلس التعاون باعتباره الجهة المركزية للتعاون الاقتصادي، أو المتغيرات المتعلقة بمستويات التكامل والنمو الاقتصادي. ويتيح هذا التحديد للباحث رسم صورة واضحة لنوع البيانات المطلوبة، بما يسهل عملية الوصول إلى المصادر الموثوقة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكمية مثل حجم التجارة البينية، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مستويات الاستثمار البيئي، حجم المبادلات المالية، ومؤشرات التنافسية الاقتصادية. هذه المؤشرات تعد أساساً لقياس مستوى التكامل الاقتصادي ومدى فعالية الجهود التي يبذلها مجلس التعاون في هذا المجال.

ثم تنتقل خطوات جمع البيانات إلى مرحلة تحديد المصادر التي سيتم الاعتماد عليها. ونظرًا لأن المنهجية كمية، فقد تم التركيز على المصادر الرسمية والموثوقة التي تقدم بيانات رقمية دقيقة، مثل تقارير الأمانة العامة لمجلس التعاون، قواعد البيانات الاقتصادية الدولية، الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارات الاقتصاد والتخطيط في الدول الأعضاء، إضافة إلى تقارير منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي توفر بيانات مقارنة حول الأداء الاقتصادي للدول الخليجية. ويُعد اختيار هذه المصادر خطوة مهمة، لأنها تضمن جودة البيانات وتزيد من مصداقية النتائج التي سيخرج بها البحث.

بعد تحديد المصادر، تأتي مرحلة جمع البيانات بشكل فعلي، والتي تتضمن استخراج الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالمتغيرات المحددة، وتدوينها وتنظيمها بطريقة منهجية داخل جداول أو قوائم تسهل تحليلها لاحقًا. وتتطلب هذه العملية الحرص على الزمن المرجعي للبيانات، لضمان التناسق الزمني بين المؤشرات المختلفة، وتجنب التضارب الذي قد يؤثر على صحة التحليل الإحصائي. كما تتضمن هذه الخطوة التحقق من اكتمال البيانات وخلوها من القيم المفقودة أو المتضاربة، ومعالجتها في حال وجود مشكلات تمنع من إمكانية استخدامها مباشرة في التحليل.

وتشمل الخطوة التالية عملية ترميز البيانات وتجهيزها للتحليل الإحصائي، حيث يتم تحويل البيانات الرقمية إلى صيغ قابلة للمعالجة باستخدام البرامج الإحصائية الملائمة، مثل SPSS أو Excel أو أي برنامج آخر يدعم التحليل الكمي. وتسمح هذه الخطوة للباحث بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، مثل قياس الارتباط بين المتغيرات، أو تحليل الانحدار، أو تحليل الاتجاهات الزمنية، وهي أدوات ضرورية لتفسير العلاقات بين جهود مجلس التعاون ومستوى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

كما تتضمن عملية جمع البيانات في المنهجية الكمية خطوة مهمة تتمثل في التحقق من صحة البيانات وموثوقيتها، من خلال مقارنة المؤشرات بين أكثر من مصدر لضمان وجود توافق منطقي بينها. وتساعد هذه الخطوة في تعزيز قوة النتائج وتقليل احتمالية الخطأ أو التحيز في البيانات، مما يجعل الاستنتاجات المستخلصة أكثر دقة وموضوعية.

تتوج خطوات جمع البيانات بعملية توثيق هذه البيانات، سواء من حيث المصادر أو طرق المعالجة، لضمان الشفافية المنهجية وتسهيل عملية مراجعة البيانات عند الحاجة. ويعد التوثيق خطوة أساسية في الدراسات الكمية، لأنه يتيح إعادة تطبيق الدراسة من قبل باحثين آخرين والتحقق من صحة النتائج، وهو ما يعزز الجانب العلمي للبحث ويجعله مساهمة معرفية متينة في مجال دراسة التكامل الاقتصادي الخليجي.

حدود البحث

- أولاً: الحدود البشرية

تم تحديد الحدود البشرية للدراسة بناءً على ضرورة التركيز على الفئات ذات العلاقة المباشرة بموضوع التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي. لذلك، شملت الدراسة مجموعة محددة من الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والخبرة في المجال الاقتصادي والسياسي، حيث تم اختيارهم من بين الخبراء والمختصين الأكاديميين، والممارسين في القطاعات الحكومية والخاصة ذات الصلة بالتكامل الاقتصادي. كما اشتملت العينة على المسؤولين في الهيئات الاقتصادية الخليجية والباحثين المتخصصين في قضايا التعاون الاقتصادي الإقليمي. هذا التحديد كان يهدف للحصول على بيانات موثوقة وعميقة تعكس وجهات نظر واقعية وخبرات عملية، مما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة بدقة. ومن

ناحية أخرى، تم استبعاد الفئات غير المتخصصة أو التي لا تمتلك خلفية معرفية كافية، لتجنب التشتت وضمان جودة المعلومات المستقاة.

- ثانيًا: الحدود الزمانية

تحدد الإطار الزمني للدراسة في فترة العام 2025، حيث تم التركيز على البيانات والمعلومات المتعلقة بآليات وسياسات التكامل الاقتصادي التي أنفذت أو تم تقييمها خلال هذه السنة. ويأتي هذا التحديد الزمني باعتبار أن العام 2025 يمثل مرحلة مهمة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي، تزامناً مع التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية المتجددة، والجهود المتواصلة لتحقيق التكامل الاقتصادي الفعلي بين الدول الأعضاء. كما يتيح هذا الإطار الزمني تتبع أحدث التطورات والتغيرات في السياسات والممارسات الاقتصادية، مما يضمن حداثة وملاءمة النتائج والاستنتاجات المستخلصة. ويُعدّ تحديد فترة زمنية واضحة من الضوابط الضرورية التي تساعد في ضبط الدراسة وتركيز البحث على المتغيرات الحالية ذات الأهمية.

- ثالثًا: الحدود المكانية

حددت الدراسة حدودها المكانية ضمن نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشمل ست دول هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، عمان، والبحرين. ويركز البحث على دراسة واقع التكامل الاقتصادي بين هذه الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار السياق الجغرافي والسياسي والاجتماعي الذي يميز هذه المنطقة. وقد اقتضى هذا التحديد عدم التوسع خارج حدود دول المجلس، كي لا تتأثر الدراسة بعوامل خارجية قد تشتت التركيز أو تعقد تحليل البيانات. كما أن التركيز على هذه الدول وحدها يسمح بدراسة معمقة للفرص والتحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي ضمن هذا الإطار الإقليمي الخاص، مع الاستفادة من التشابهات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الأعضاء. ويُعتبر هذا النطاق المكاني محددًا ومحكومًا بدقة ليتوافق مع طبيعة أهداف الدراسة وإطارها النظري.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يمثل الفصل الرابع من هذا البحث المرحلة النهائية والأكثر عملية في بناء الدراسة، حيث يركز على تقديم النتائج المستخلصة من البحث وتحليل البيانات المتوفرة بطريقة علمية دقيقة. ويعد هذا الفصل حلقة الوصل بين المعلومات النظرية والمنهجية التي تناولتها الفصول السابقة وبين الواقع العملي الذي يهدف البحث إلى دراسته. من خلال محتوياته، سيتمكن القارئ من الاطلاع على صورة شاملة ومتكاملة لأداء مجلس التعاون الخليجي في مجال تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع إبراز أهم الفرص والتحديات التي تواجه هذا التكامل.

يعتمد الفصل على تنظيم منهجي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها، ويعرضها بطريقة تسمح بفهم العلاقات والتفاعلات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، كما يتيح تفسير النتائج بشكل موضوعي ومبني على الأدلة العلمية. ويتيح هذا العرض للباحث وللقارئ على حد سواء القدرة على ملاحظة الأنماط والاتجاهات الاقتصادية، واستنتاج مدى فعالية السياسات والإجراءات المتبعة لتعزيز التكامل الاقتصادي. ويهدف الفصل إلى تقديم صورة واضحة عن مدى تحقيق أهداف مجلس التعاون في هذا المجال، مع تقديم رؤى دقيقة حول ما تحقق من نتائج وما لم يتحقق بعد، مما يساعد في رسم صورة واضحة للواقع الاقتصادي الخليجي المشترك.

يمثل هذا الفصل أيضاً مرحلة حاسمة في الربط بين النظرية والتطبيق، إذ يتيح توضيح مدى توافق النتائج مع الإطار النظري الذي تم عرضه في الفصول السابقة. من خلال هذا الربط، يمكن للباحث تحليل الفجوات بين ما هو مخطط نظرياً وما هو موجود على أرض الواقع، وتحديد العوامل التي ساهمت في نجاح بعض السياسات أو حدثت من فعاليتها. كما يوفر الفصل أساساً قوياً لتقديم استنتاجات وتوصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء، بما يعكس الأهداف الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي في هذا المجال.

يتيح الفصل فرصة لمناقشة التحديات التي برزت خلال جمع وتحليل البيانات، وبيان أثرها على النتائج النهائية للبحث. ويعتبر هذا الجزء من البحث مهماً لأنه يعكس مصداقية الدراسة ويبرز حرص الباحث على عرض النتائج بموضوعية وشفافية، مع توضيح حدود الدراسة والعوامل المؤثرة على النتائج. كما يتيح الفصل تقديم تقييم شامل للفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء لتعزيز التكامل الاقتصادي، مع تقديم تصور مستقبلي للسياسات التي يمكن اعتمادها لتقليل العقبات وتحقيق الفائدة القصوى من التعاون المشترك.

يشكل الفصل الرابع المرحلة الأكثر تكاملاً في البحث، إذ يجمع بين تحليل البيانات واستنتاج النتائج العلمية، ويتيح مناقشتها بصورة موضوعية، وصولاً إلى تقديم استنتاجات وتوصيات عملية تدعم تحسين سياسات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال هذا الفصل، يتمكن القارئ من تكوين رؤية واضحة حول مدى فعالية الإجراءات المتخذة، والفرص الواعدة التي يمكن استثمارها، والتحديات التي تتطلب حلولاً استراتيجية مستندة إلى أسس علمية رصينة.

تحليل البيانات

- الوصف الإحصائي للبيانات:

تظهر نتائج الوصف الإحصائي أن متوسطات إجابات أفراد العينة على معظم العبارات جاءت ضمن نطاق يتراوح بين 3.20 و3.52، وهو ما يعكس ميلاً عاماً نحو الموافقة المتوسطة إلى المرتفعة على دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وتدل القيم المتقاربة للوسيط (3 أو 4) على أن غالبية المشاركين تتجه آراؤهم نحو الاعتراف بأهمية التكامل الاقتصادي وأثره الإيجابي في مجالات مثل التبادل التجاري، تحسين بيئة الاستثمار، تعزيز القدرة التنافسية، ودعم مواجهة الأزمات الاقتصادية. كما تُظهر الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (1.22 و1.60) وجود قدر متوسط إلى مرتفع من تباين الآراء، ما يعني اختلاف درجات القناعة بين المشاركين حول بعض الموضوعات، خاصة ما يتعلق بالتحديات التنظيمية وتباين الأولويات الوطنية. أما قيم الالتواء (Skewness) فجاءت جميعها سالبة، مما يشير إلى ميل التوزيع نحو قيم أعلى من المتوسط، وهو ما يعزز دلالة التوجه العام نحو الموافقة. كما أن القيم السالبة للتفرطح (Kurtosis) تعكس انتشاراً أكبر للآراء وتنوعاً في مستويات الإدراك تجاه قضايا التكامل الاقتصادي. وبشكل عام، تؤكد النتائج أن المشاركين يدركون أهمية الدور الذي يمكن لمجلس التعاون أن يلعبه في تعزيز التكامل الاقتصادي، رغم اعترافهم بوجود تحديات تتعلق بالاختلافات الاقتصادية والتنظيمية بين الدول الأعضاء، مما يتطلب جهوداً تكاملية أكثر تنظيماً وتوافقاً في السياسات لتحقيق نتائج أكثر فاعلية.

Statistics									
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
								Missing	Valid
.351	-1.398	.176	.147	1.476	3.00	.107	2.85	0	190
.351	-2.021	.176	.021	.501	1.00	.036	1.49	0	190
.351	-.873	.176	-.264	1.226	3.00	.089	3.42	0	190
.351	-1.008	.176	-.229	1.288	3.00	.093	3.36	0	190
أعتقد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دوراً مهماً في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.									

التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي.	190	0	3.31	.099	3.00	1.365	-265	.176	-1.141	.351
التكامل الاقتصادي يعزز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية.	190	0	3.34	.105	3.00	1.448	-267	.176	-1.273	.351
التحدد في السياسات الاقتصادية الوطنية يمثل عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل.	190	0	3.39	.110	3.00	1.518	-352	.176	-1.322	.351
الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة تسهم في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء.	190	0	3.25	.089	3.00	1.220	-114	.176	-862	.351
التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس.	190	0	3.48	.097	4.00	1.336	-392	.176	-1.031	.351
التعاون في المجالات الاقتصادية يقلل من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.	190	0	3.23	.106	3.00	1.462	-193	.176	-1.335	.351
اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل تحديًا أمام التكامل الاقتصادي.	190	0	3.35	.111	4.00	1.524	-332	.176	-1.358	.351
التكامل الاقتصادي يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون.	190	0	3.39	.093	3.00	1.287	-279	.176	-976	.351
سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية التكامل الاقتصادي.	190	0	3.52	.101	4.00	1.394	-435	.176	-1.128	.351

وجود مؤسسات خليجية مشتركة يعزز تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي.	190	0	3.37	.106	4.00	1.455	-340	.176	-1.249	.351
التكامل الاقتصادي يساعد على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء.	190	0	3.20	.116	3.00	1.604	-206	.176	-1.524	.351
مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي تسهم في تعزيز النتائج الاقتصادية.	190	0	3.41	.090	4.00	1.234	-369	.176	-843	.351
التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يعزز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.	190	0	3.25	.098	3.00	1.353	-249	.176	-1.102	.351
التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء تؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.	190	0	3.28	.103	3.00	1.422	-270	.176	-1.244	.351
التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.	190	0	3.36	.114	4.00	1.573	-369	.176	-1.401	.351
أرى أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.	190	0	3.44	.091	3.00	1.253	-304	.176	-865	.351

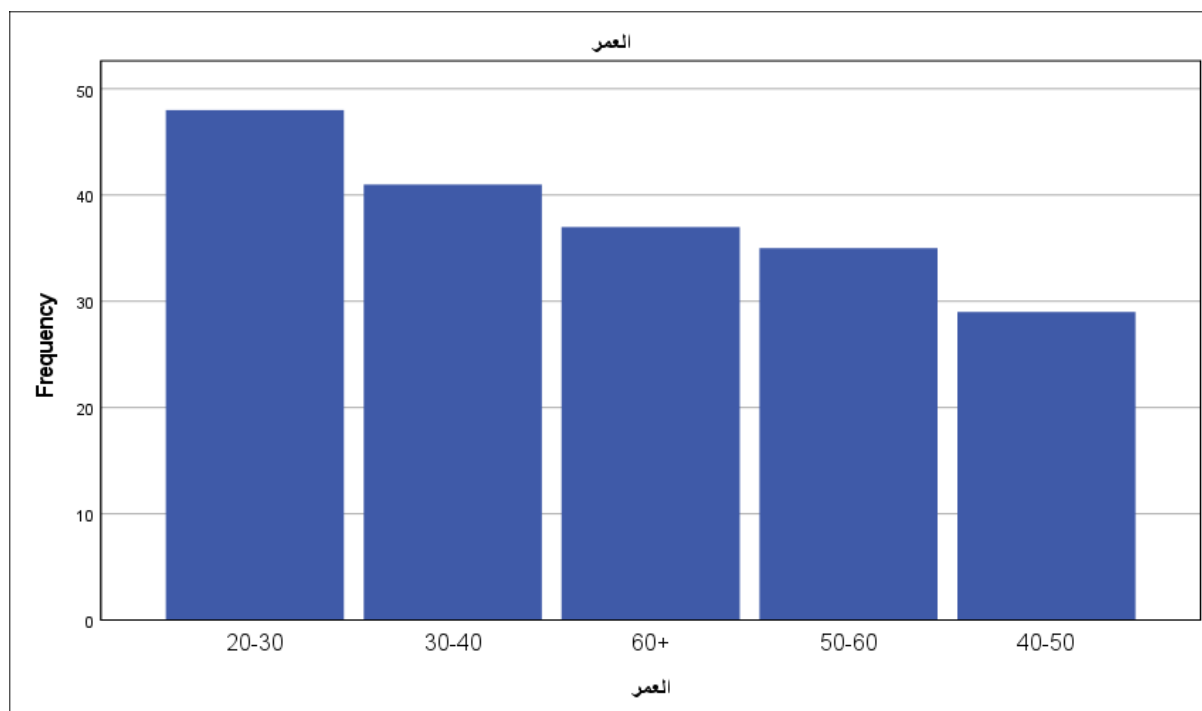
جدول 1 : التحليلات الإحصائية

- عمر المشاركين بالتجربة

تشير نتائج توزيع عمر المشاركين في العينة إلى وجود تنوع واضح في الفئات العمرية، مما يعكس شمولية في تمثيل مختلف المراحل العمرية داخل مجتمع الدراسة. فقد شكّلت الفئة 20-30 عاماً النسبة الأكبر من المشاركين بواقع 25.3%، ما يدل على مشاركة مرتفعة من فئة الشباب. تليها الفئة 30-40 عاماً بنسبة 21.6%، مما يعكس حضوراً جيداً للجيل المهني في بدايات أو منتصف مسيرته العملية. كما تُظهر النتائج مشاركة مهمة للفئات الأكبر سناً، حيث مثّلت فئة 60 عاماً فأكثر نسبة 19.5%، تليها فئة 50-60 عاماً بنسبة 18.4%، ثم فئة 40-50 عاماً بنسبة 15.3%. ويعكس هذا التوزيع المتوازن ثراءً في الآراء وتنوعاً في الخبرات، الأمر الذي يعزز مصداقية التحليل الإحصائي ويمنح الدراسة قدرة أكبر على تفسير اتجاهات مختلف الفئات العمرية تجاه دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي.

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	48	25.3	25.3	25.3
	30-40	41	21.6	21.6	46.8
	60+	37	19.5	19.5	66.3
	50-60	35	18.4	18.4	84.7
	40-50	29	15.3	15.3	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 2 : التحليل الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة.



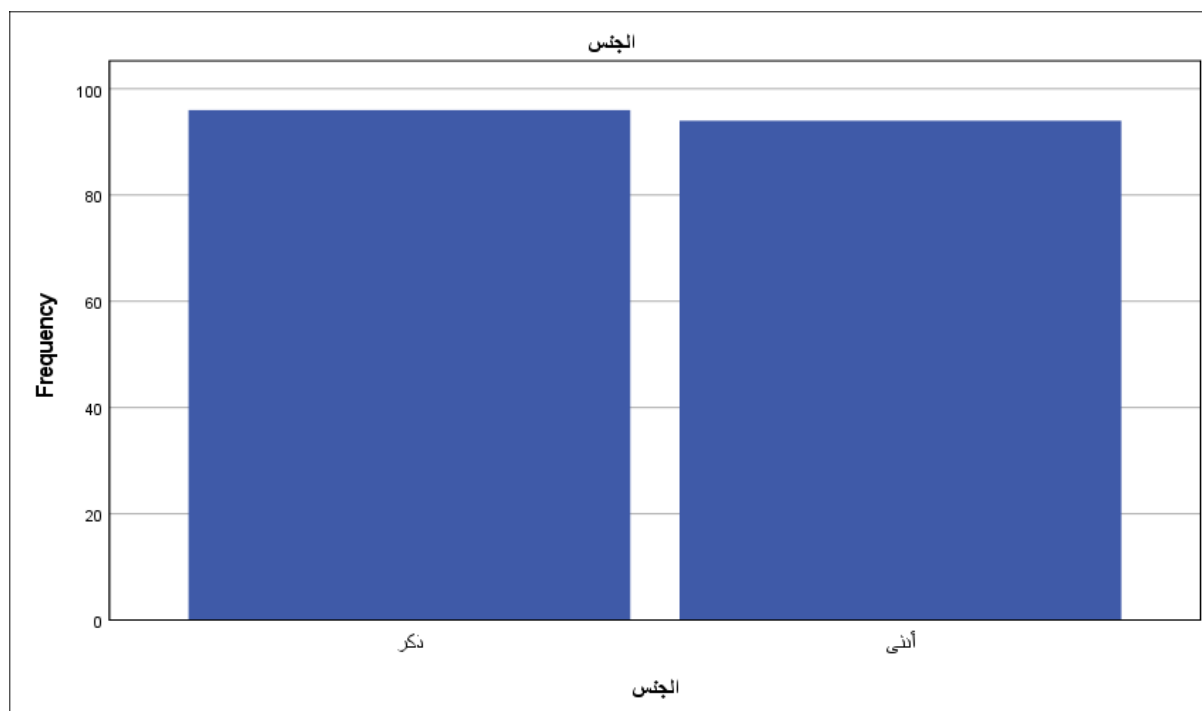
شكل توضيحي 2 : التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة

- جنس المشاركين بالتجربة

تُظهر نتائج توزيع الجنس بين المشاركين في التجربة توازناً واضحاً ومثاليًا يعزز حيادية الدراسة ويمكن من استخلاص نتائج أكثر دقة وموضوعية. فقد كان عدد المشاركين الذكور 96 مشاركاً بنسبة 50.5%، بينما بلغ عدد المشاركات الإناث 94 مشاركة بنسبة 49.5%، وهو ما يعني أن العينة تكاد تكون متساوية تماماً بين الجنسين. هذا التوازن يعكس تمثيلاً عادلاً لكلا الطرفين ويضمن عدم تحيز النتائج نحو رأي أحد الجنسين، كما يساهم في تعزيز قوة التحليل الإحصائي حول اتجاهات أفراد المجتمع تجاه دور مجلس التعاون الخليجي في دعم التكامل الاقتصادي.

		الجنس			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	96	50.5	50.5	50.5
	أنثى	94	49.5	49.5	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 3 : التحليل الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة



شكل توضيحي 3 : التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

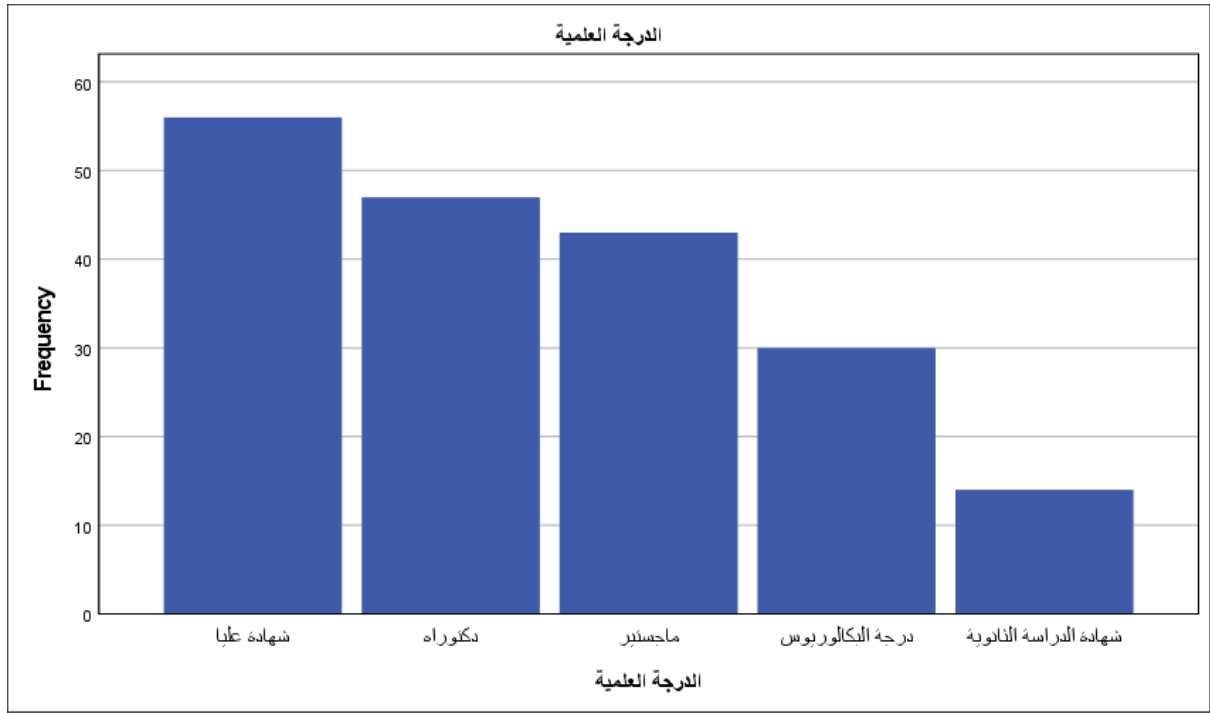
- الدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة

تشير نتائج توزيع الدرجة العلمية لدى المشاركين إلى أن العينة تتميز بمستوى تعليمي مرتفع، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الاستجابات ومدى فهم القضايا المتعلقة بالتكامل الاقتصادي. فقد جاءت النسبة الأكبر من المشاركين من حملة الشهادات العليا بنسبة 29.5%، تليها فئة الدكتوراه بنسبة 24.7%، ثم الماجستير بنسبة 22.6%، ما يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة يحملون مؤهلات أكاديمية متقدمة. كما شكّلت فئة البكالوريوس نسبة 15.8%، في حين مثّلت فئة شهادة الثانوية النسبة الأقل بواقع 7.4%، مما يؤكد أن الغالبية تتمتع بخلفية علمية قوية تعزز قدرتهم على تقييم موضوعات اقتصادية مركّبة مثل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون. هذا التوزيع المرتفع للمؤهلات الأكاديمية يسهم في موثوقية النتائج ويمنح الدراسة عمقاً في التحليل نظراً لوعي المشاركين وإلمامهم بجوانب البحث.

الدرجة العلمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شهادة عليا	56	29.5	29.5	29.5
	دكتوراه	47	24.7	24.7	54.2
	ماجستير	43	22.6	22.6	76.8

درجة البكالوريوس	30	15.8	15.8	92.6
شهادة الدراسة الثانوية	14	7.4	7.4	100.0
Total	190	100.0	100.0	

جدول 4 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية



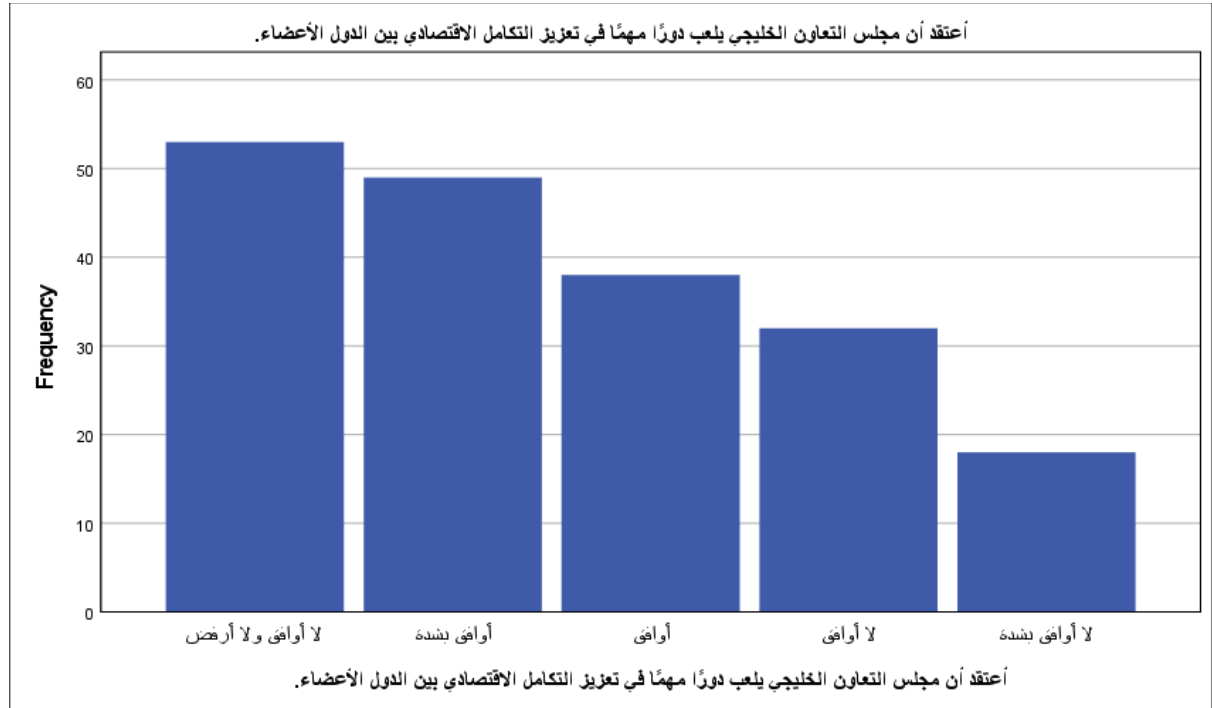
شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني للدرجة العلمية

- أعتقد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

تشير نتائج تحليل عبارة "أعتقد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء" إلى وجود توجه إيجابي عام بين المشاركين، مع تفاوت في درجة الاتفاق. فقد أبدى 27.9% من المشاركين موقف الحياد) لا أوافق ولا أرفض(، في حين أبدى 20% موافقة، و 25.8% موافقة شديدة، ما يعكس أن نحو 45.8% من العينة يعترفون بالدور الهام لمجلس التعاون. بالمقابل، عبر 16.8% عن عدم الموافقة، و 9.5% عن عدم الموافقة الشديدة، مما يشير إلى وجود شريحة أقل تقديرًا لهذا الدور أو تشككًا في فعاليته. بشكل عام، تعكس النتائج وعي غالبية المشاركين بأهمية مجلس التعاون في تعزيز التكامل الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن هناك اختلافات في تقييم مدى تأثير هذا الدور، وهو ما يمكن تفسيره بالخبرات المختلفة أو الفروق في الاطلاع على سياسات المجلس ومبادراته الاقتصادية.

أعتقد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	53	27.9	27.9	27.9
	أوافق بشدة	49	25.8	25.8	53.7
	أوافق	38	20.0	20.0	73.7
	لا أوافق	32	16.8	16.8	90.5
	لا أوافق بشدة	18	9.5	9.5	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 5 : التحليل الإحصائي لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.



شكل توضيحي 5 و: التمثيل البياني لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

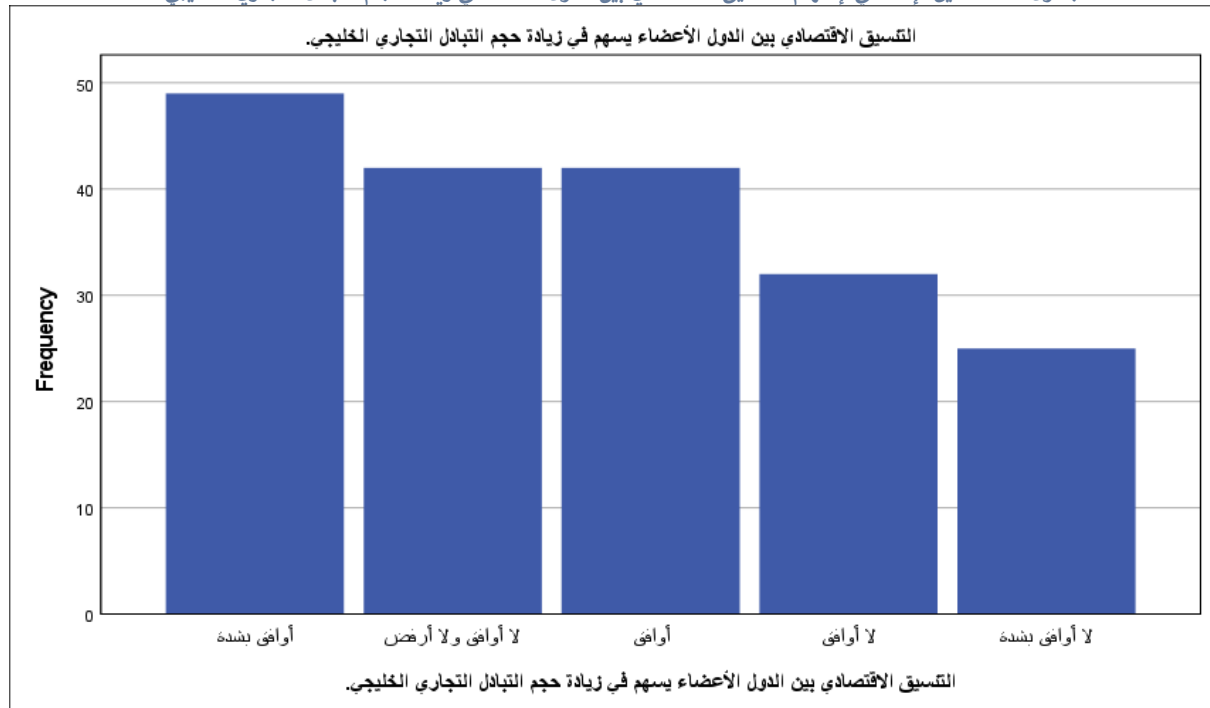
- التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي.

تشير نتائج تحليل عبارة "التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي" إلى وجود ميل إيجابي عام نحو الاعتراف بأثر التنسيق الاقتصادي على التجارة البينية، رغم وجود تباين في الآراء. فقد أبدى 25.8% من المشاركين موافقة شديدة، و 22.1% موافقة، وهو ما يجعل نسبة المؤيدين الإجمالية 47.9% تقريبًا، ما

يعكس اعترافاً ملحوظاً بالدور الإيجابي للتنسيق الاقتصادي. أما الشريحة المحايدة) لا أوافق ولا أرفض (فبلغت 22.1%، ما يشير إلى وجود قدر من الحياد أو عدم التأكد لدى بعض المشاركين حول فعالية التنسيق. بالمقابل، عبّر 16.8% عن عدم الموافقة و 13.2% عن عدم الموافقة الشديدة، ما يدل على وجود جزء من العينة يشكك في تأثير التنسيق على التبادل التجاري. بوجه عام، تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين يميلون إلى الاعتراف بأن التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس يسهم في تعزيز التجارة البينية، مع الإشارة إلى أن بعض المشاركين يرون أن هذا التأثير قد يكون محدوداً أو غير متحقق بالكامل.

التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	49	25.8	25.8	25.8
	لا أوافق ولا أرفض	42	22.1	22.1	47.9
	أوافق	42	22.1	22.1	70.0
	لا أوافق	32	16.8	16.8	86.8
	لا أوافق بشدة	25	13.2	13.2	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 6 : التحليل الإحصائي لإسهام التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي.



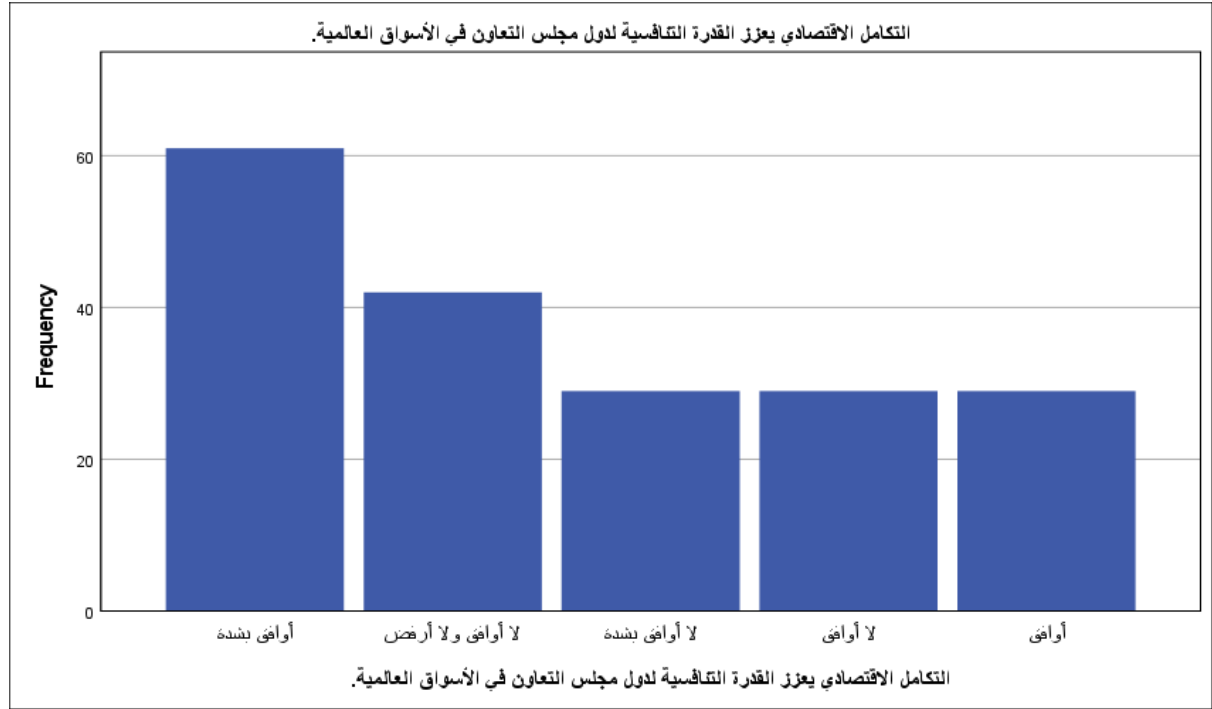
شكل توضيحي 6 : التمثيل البياني لإسهام التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي.

- التكامل الاقتصادي يعزز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية.

تشير نتائج تحليل عبارة "التكامل الاقتصادي يعزز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية" إلى وجود توجه إيجابي واضح بين المشاركين، لكنه متوازن مع درجة من التباين. فقد أبدى 32.1% من المشاركين موافقة شديدة على العبارة، بينما أبدى 15.3% موافقة، ليصل إجمالي المؤيدين إلى 47.4% تقريباً، ما يعكس إدراكاً ملموساً لدور التكامل الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية لدول المجلس على المستوى العالمي. بالمقابل، أبدى 15.3% عدم موافقة و 15.3% عدم موافقة شديدة، أي أن 30.6% من المشاركين يشككون أو لا يقتنعون تماماً بفعالية التكامل في هذا المجال. أما الشريحة المحايدة (22.1%) فتشير إلى وجود بعض الحياء أو عدم وضوح الرؤية حول مدى تأثير التكامل. بشكل عام، تعكس النتائج أن غالبية المشاركين يميلون للاعتراف بأن التكامل الاقتصادي يمثل أداة لتعزيز التنافسية، مع الإشارة إلى أن هناك انقساماً في وجهات النظر قد يعكس اختلاف مستويات الاطلاع أو الخبرة العملية في المجال الاقتصادي الدولي.

التكامل الاقتصادي يعزز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	61	32.1	32.1	32.1
	لا أوافق ولا أرفض	42	22.1	22.1	54.2
	لا أوافق بشدة	29	15.3	15.3	69.5
	لا أوافق	29	15.3	15.3	84.7
	أوافق	29	15.3	15.3	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 7 : التحليل الإحصائي لتعزيز التكامل الاقتصادي من القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية.



شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لتعزيز التكامل الاقتصادي من القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية.

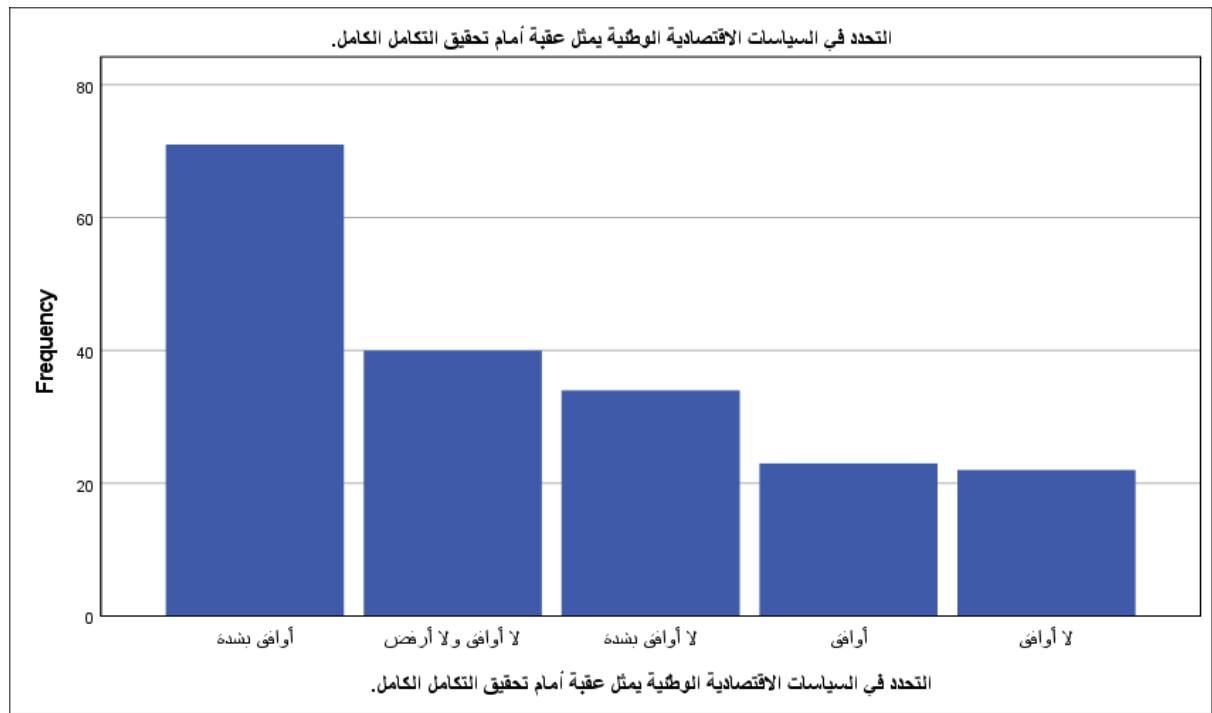
- التحدّد في السياسات الاقتصادية الوطنية يمثل عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل.

تشير نتائج تحليل عبارة "التحدّد في السياسات الاقتصادية الوطنية يمثل عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل" إلى وعي المشاركين بوجود معوقات تنظيمية وسياساتية أمام جهود التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون. فقد أبدى 37.4% من المشاركين موافقة شديدة، و 12.1% موافقة، ليصل إجمالي المؤيدين إلى 49.5% تقريباً، ما يعكس إدراكاً ملموساً لتأثير اختلاف السياسات الوطنية على مستوى التكامل الاقتصادي. بالمقابل، عبر 11.6% عن عدم الموافقة و 17.9% عن عدم الموافقة الشديدة، ما يشير إلى وجود جزء من المشاركين لا يعتقد أن السياسات الوطنية تشكل عقبة كبيرة، بينما بلغت نسبة المحايدون (21.1%) ما يدل على وجود درجة من الحياد أو عدم وضوح الرؤية لدى بعض الأفراد حول هذا الموضوع. بوجه عام، تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين تعترف بأن التحدّد في السياسات الاقتصادية الوطنية يمثل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق التكامل الكامل، مما يسلط الضوء على أهمية التنسيق والتوافق بين الدول الأعضاء لتجاوز هذه العقبات.

التحدّد في السياسات الاقتصادية الوطنية يمثل عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل.				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	أوافق بشدة	71	37.4	37.4	37.4
	لا أوافق ولا أرفض	40	21.1	21.1	58.4
	لا أوافق بشدة	34	17.9	17.9	76.3
	أوافق	23	12.1	12.1	88.4
	لا أوافق	22	11.6	11.6	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 8 : التحليل الإحصائي لتمثيل التحد في السياسات الاقتصادية الوطنية عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل.



شكل توضيحي 8 : التمثيل البياني لتمثيل التحد في السياسات الاقتصادية الوطنية عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل.

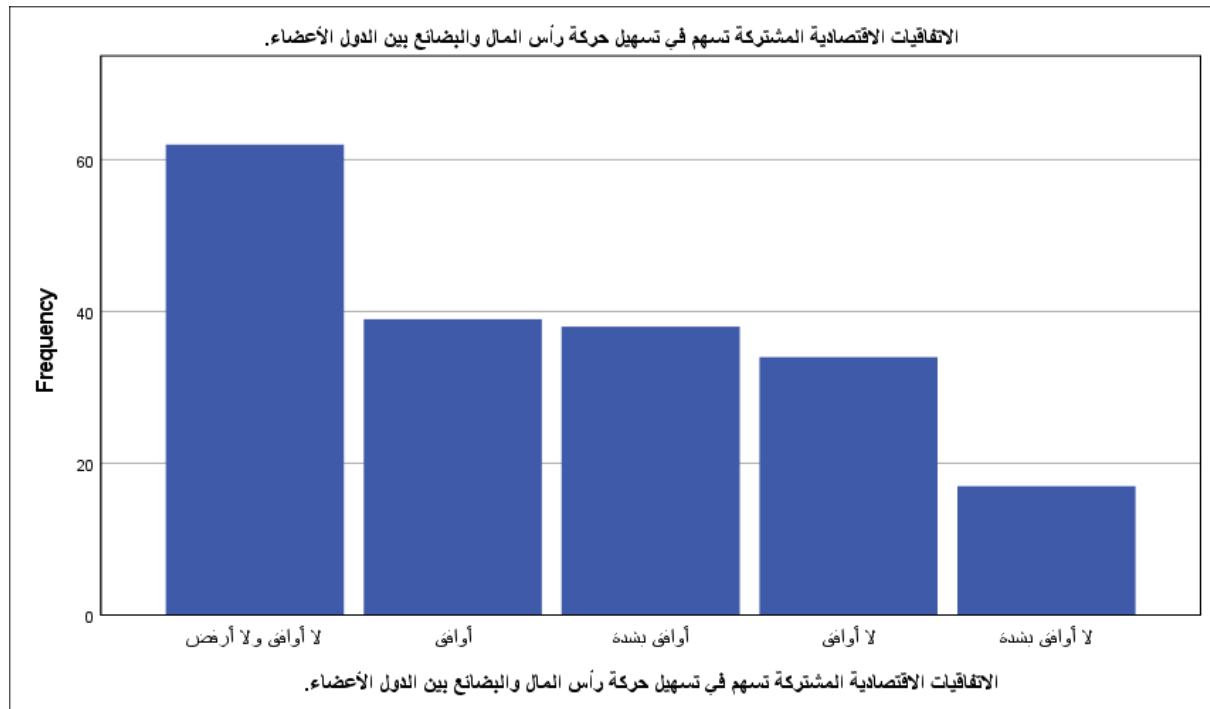
- الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة تسهم في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء.

تشير نتائج تحليل عبارة "الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة تسهم في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء" إلى تباين في آراء المشاركين مع ميل عام نحو الاعتراف بالإيجابيات المحتملة لهذه الاتفاقيات. فقد أبدى 20.0% من المشاركين موافقة شديدة، و 20.5% موافقة، أي أن 40.5% تقريباً يرون أن الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة تساهم فعلياً في تسهيل حركة رأس المال والبضائع. بالمقابل، عبر 17.9% عن عدم الموافقة و 8.9% عن عدم الموافقة الشديدة، أي أن نحو 26.8% يشككون في فعالية هذه الاتفاقيات. أما الشريحة المحايدة (32.6%) فتدل على أن جزءاً كبيراً من

المشاركين لم يتخذ موقفًا واضحًا، وربما يعكس ذلك الحاجة لمزيد من الاطلاع على تأثير الاتفاقيات أو الخبرة العملية بها. بشكل عام، تظهر النتائج أن هناك تقديرًا متزايدًا لأهمية الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، مع وجود بعض التحفظات وحالة من الحياد بين المشاركين.

الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة تسهم في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	62	32.6	32.6	32.6
	أوافق	39	20.5	20.5	53.2
	أوافق بشدة	38	20.0	20.0	73.2
	لا أوافق	34	17.9	17.9	91.1
	لا أوافق بشدة	17	8.9	8.9	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 9 : التحليل الإحصائي لإسهام الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء.



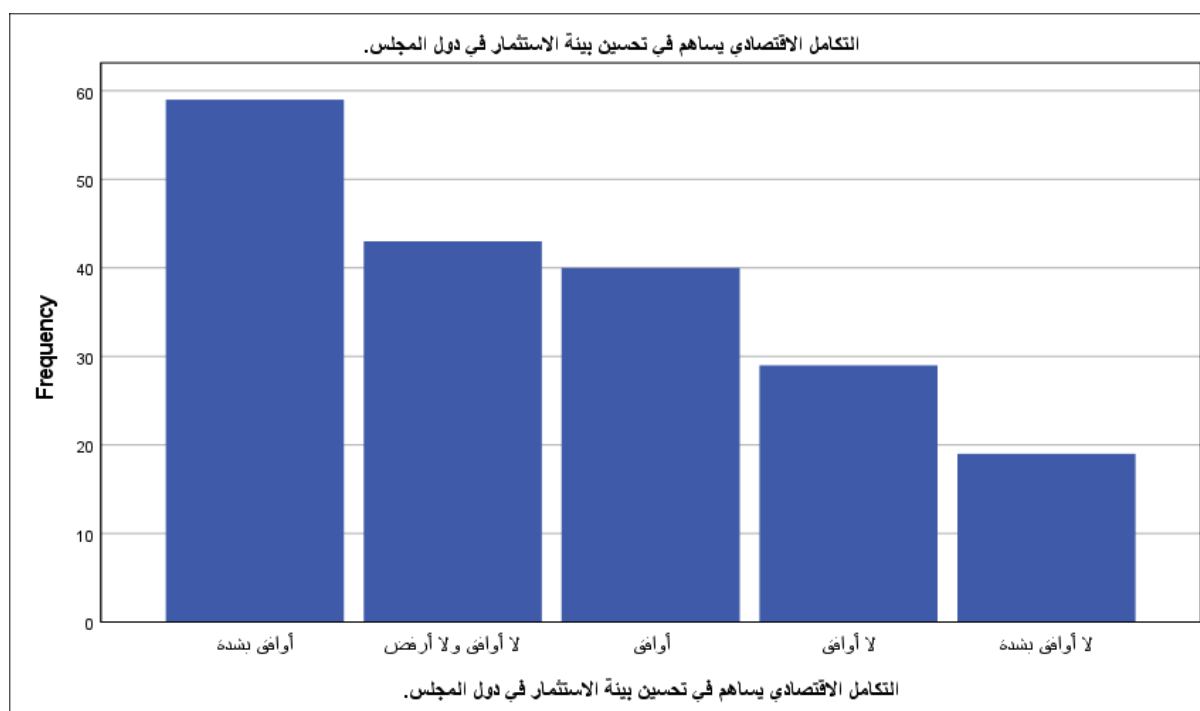
شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لإسهام الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء.

- التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس.

تشير نتائج تحليل عبارة "التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس" إلى إدراك واضح لدى المشاركين للدور الإيجابي للتكامل الاقتصادي في تعزيز بيئة الاستثمار. فقد أبدى 31.1% من المشاركين موافقة شديدة و 21.1% موافقة، ليصل إجمالي المؤيدين إلى 52.2% تقريباً، ما يعكس اعترافاً بالغ الأهمية بدور التكامل في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية. في المقابل، عبّر 15.3% عن عدم الموافقة و 10% عن عدم الموافقة الشديدة، ما يشير إلى وجود شريحة تعتبر أن التكامل الاقتصادي ليس العامل الوحيد أو الحاسم في تحسين بيئة الاستثمار. أما الشريحة المحايدة (22.6%) فتدل على وجود قدر من الحياد أو عدم اليقين لدى بعض المشاركين حول مدى فعالية التكامل في هذا المجال. بشكل عام، تعكس النتائج ميلاً عاماً نحو الاعتراف بإيجابيات التكامل الاقتصادي على بيئة الاستثمار، مع وجود بعض التحفظات.

التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	59	31.1	31.1	31.1
	لا أوافق ولا أرفض	43	22.6	22.6	53.7
	أوافق	40	21.1	21.1	74.7
	لا أوافق	29	15.3	15.3	90.0
	لا أوافق بشدة	19	10.0	10.0	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 10 : التحليل الإحصائي لإسهام التكامل الاقتصادي في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس.



شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لإسهام التكامل الاقتصادي في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس.

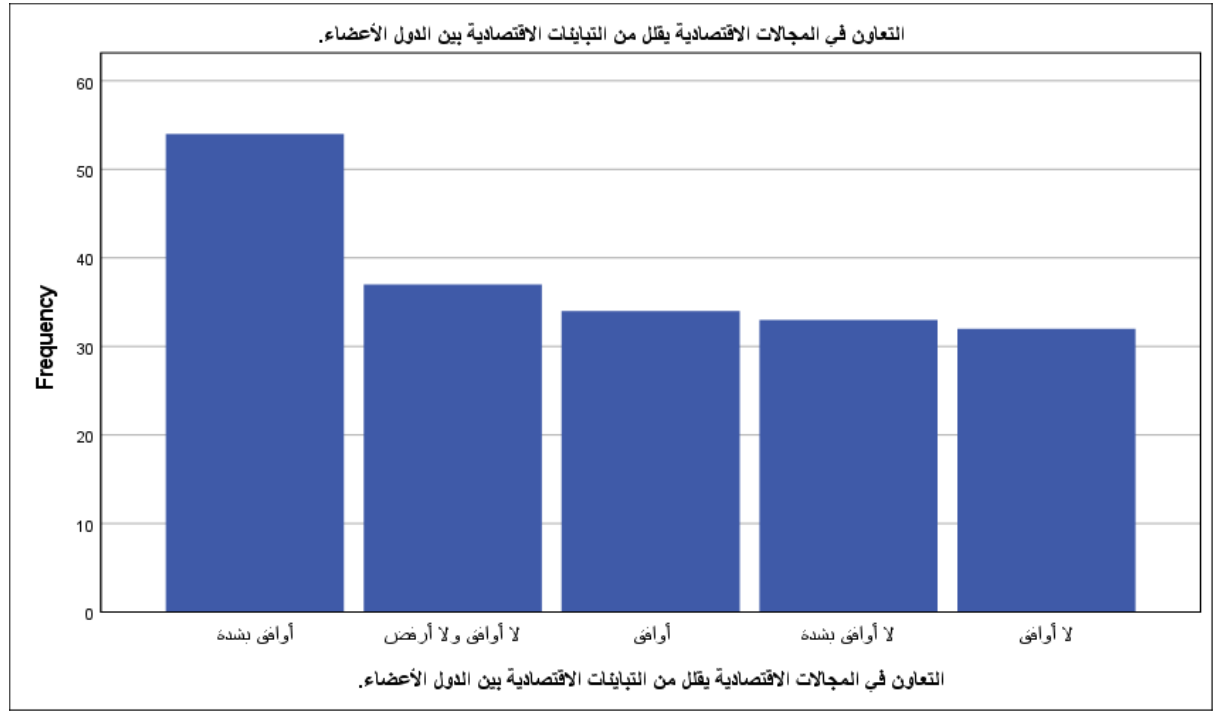
- التعاون في المجالات الاقتصادية يقلل من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

تشير نتائج تحليل عبارة "التعاون في المجالات الاقتصادية يقلل من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء" إلى وجود آراء متباينة بين المشاركين حول فعالية التعاون الاقتصادي في الحد من الفجوات الاقتصادية. فقد أبدى 28.4% من المشاركين موافقة شديدة و 17.9% موافقة، أي أن حوالي 46.3% يرون أن التعاون الاقتصادي يساهم في تقليل التباينات بين الدول الأعضاء. بالمقابل، عبّر 16.8% عن عدم الموافقة و 17.4% عن عدم الموافقة الشديدة، أي نحو 34.2% يشككون في قدرة التعاون الاقتصادي على تحقيق هذا الهدف. أما الشريحة المحايدة (19.5%) فتدل على وجود قدر من الحياد أو عدم اليقين لدى بعض المشاركين. بشكل عام، تظهر النتائج ميلاً عاماً نحو الاعتراف بأن التعاون الاقتصادي يمكن أن يقلل التباينات الاقتصادية، مع وجود نسبة معتبرة من التحفظ والشكوك، ما يعكس التعقيدات المرتبطة بتفاوت القدرات الاقتصادية والسياسات الوطنية بين الدول الأعضاء.

التعاون في المجالات الاقتصادية يقلل من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	54	28.4	28.4	28.4

لا أوافق ولا أرفض	37	19.5	19.5	47.9
أوافق	34	17.9	17.9	65.8
لا أوافق بشدة	33	17.4	17.4	83.2
لا أوافق	32	16.8	16.8	100.0
Total	190	100.0	100.0	

جدول 11 : التحليل الإحصائي لتقليل التعاون في المجالات الاقتصادية من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.



شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لتقليل التعاون في المجالات الاقتصادية من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

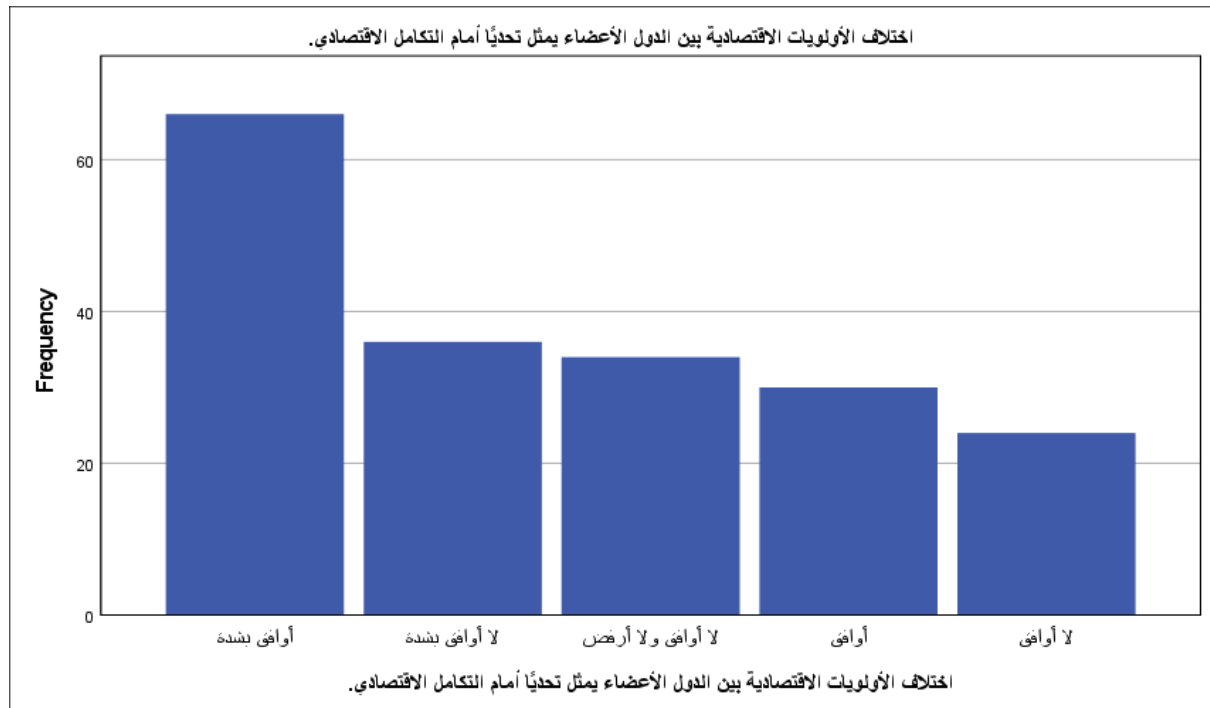
- اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل تحديًا أمام التكامل الاقتصادي.

تشير نتائج تحليل عبارة "اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل تحديًا أمام التكامل الاقتصادي" إلى أن المشاركين يعترفون إلى حد كبير بوجود هذا التحدي. فقد أبدى 34.7% من المشاركين موافقة شديدة و 15.8% موافقة، ليصل إجمالي المؤيدين إلى 50.5% تقريبًا، ما يعكس وعيًا واضحًا بأن اختلاف الأولويات الاقتصادية يمثل عقبة حقيقية أمام تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل. في المقابل، عبر 12.6% عن عدم الموافقة و 18.9% عن عدم الموافقة الشديدة، أي أن نحو 31.5% من المشاركين يرون أن اختلاف الأولويات ليس عقبة كبيرة. أما الشريحة المحايدة (17.9%) فتشير إلى وجود درجة من الحياد أو عدم التأكد حول مدى تأثير هذه الاختلافات على التكامل. بشكل عام، تعكس النتائج

إدراك غالبية المشاركين أن التباين في الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل تحديًا مهمًا يتطلب التنسيق والتوافق السياسي والاقتصادي لتجاوزه.

اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل تحديًا أمام التكامل الاقتصادي.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	66	34.7	34.7	34.7
	لا أوافق بشدة	36	18.9	18.9	53.7
	لا أوافق ولا أرفض	34	17.9	17.9	71.6
	أوافق	30	15.8	15.8	87.4
	لا أوافق	24	12.6	12.6	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 12 : التحليل الإحصائي لتمثيل اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء تحديًا أمام التكامل الاقتصادي.



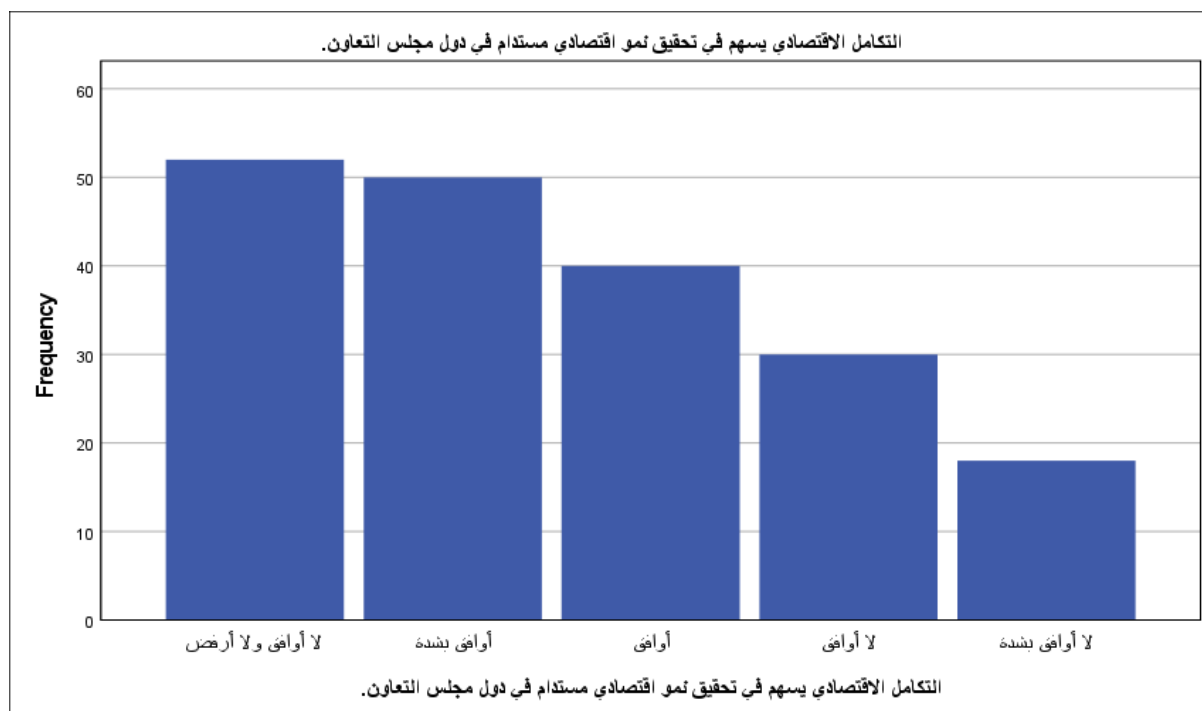
شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لتمثيل اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء تحديًا أمام التكامل الاقتصادي.

- التكامل الاقتصادي يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون.

تشير نتائج تحليل عبارة "التكامل الاقتصادي يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون" إلى وجود توجه إيجابي عام لدى المشاركين تجاه تأثير التكامل الاقتصادي على النمو المستدام. فقد أبدى 26.3% من المشاركين موافقة شديدة و 21.1% موافقة، ليصل إجمالي المؤيدين إلى 47.4% تقريباً، ما يعكس اعترافاً بالغ الأهمية بدور التكامل الاقتصادي في دعم الاستقرار والنمو المستدام. بالمقابل، عبّر 15.8% عن عدم الموافقة و 9.5% عن عدم الموافقة الشديدة، أي نحو 25.3% يشككون في فعالية التكامل الاقتصادي في تحقيق هذا الهدف. أما الشريحة المحايدة (27.4%) فتدل على وجود قدر من الحياد أو عدم اليقين لدى بعض المشاركين حول مدى تأثير التكامل على النمو الاقتصادي المستدام. بشكل عام، تعكس النتائج ميلاً عاماً نحو الاعتراف بدور التكامل الاقتصادي في دعم النمو المستدام، مع وجود بعض التحفظات والشكوك بين المشاركين.

التكامل الاقتصادي يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	52	27.4	27.4	27.4
	أوافق بشدة	50	26.3	26.3	53.7
	أوافق	40	21.1	21.1	74.7
	لا أوافق	30	15.8	15.8	90.5
	لا أوافق بشدة	18	9.5	9.5	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 13 : التحليل الإحصائي لإسهام التكامل الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون.



شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني لإسهام التكامل الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون.

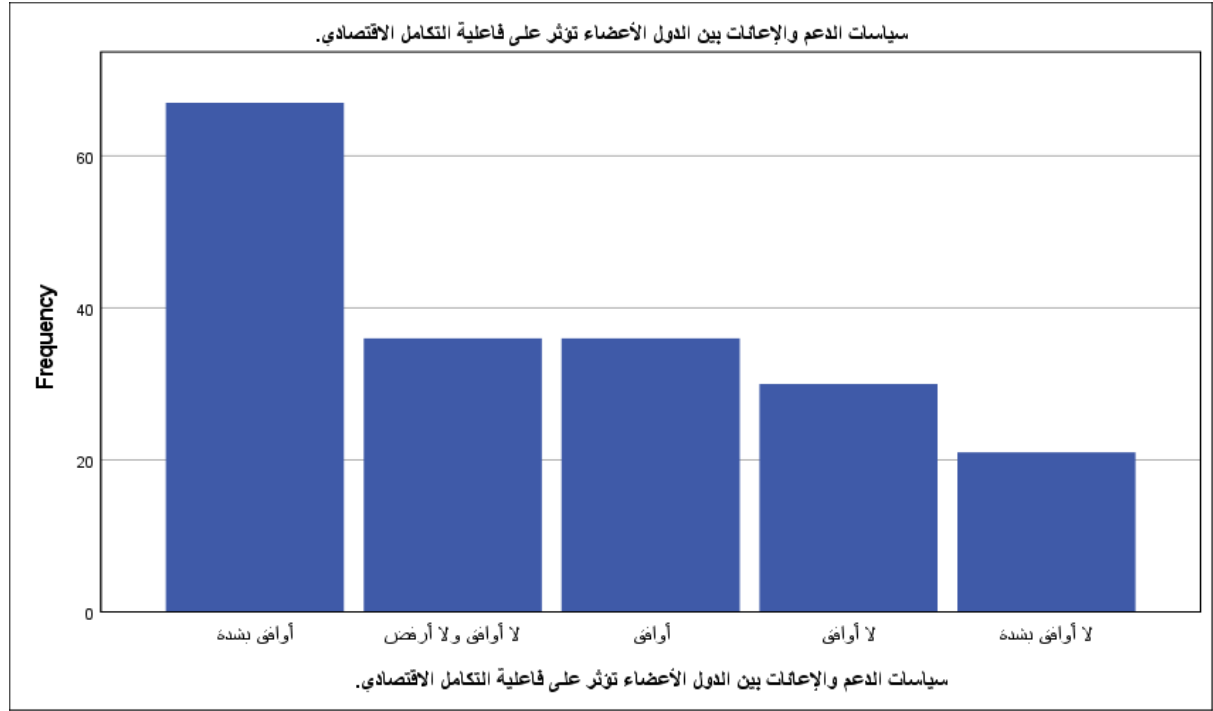
- سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية التكامل الاقتصادي.

تشير نتائج تحليل عبارة "سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية التكامل الاقتصادي" إلى وعي واضح لدى المشاركين بالدور الحاسم لهذه السياسات في تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال. فقد أبدى 35.3% من المشاركين موافقة شديدة و 18.9% موافقة، أي أن نحو 54.2% يرون أن اختلاف سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على فاعلية التكامل. في المقابل، عبر 15.8% عن عدم الموافقة و 11.1% عن عدم الموافقة الشديدة، ما يشير إلى أن نحو 26.9% من المشاركين لا يعتقدون أن هذه السياسات تشكل عاملاً مؤثراً جوهرياً. أما الشريحة المحايدة (18.9%) فتدلل على وجود درجة من الحياد أو عدم اليقين حول مدى تأثير السياسات الاقتصادية على التكامل. بشكل عام، تعكس النتائج إدراك غالبية المشاركين أن التنسيق في سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء يعد عاملاً مهماً لضمان فاعلية التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون.

سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية التكامل الاقتصادي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	67	35.3	35.3	35.3
	لا أوافق ولا أرفض	36	18.9	18.9	54.2

	أوافق	36	18.9	18.9	73.2
	لا أوافق	30	15.8	15.8	88.9
	لا أوافق بشدة	21	11.1	11.1	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 14 : التحليل الإحصائي لتأثير سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء على فاعلية التكامل الاقتصادي.



شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لتأثير سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء على فاعلية التكامل الاقتصادي.

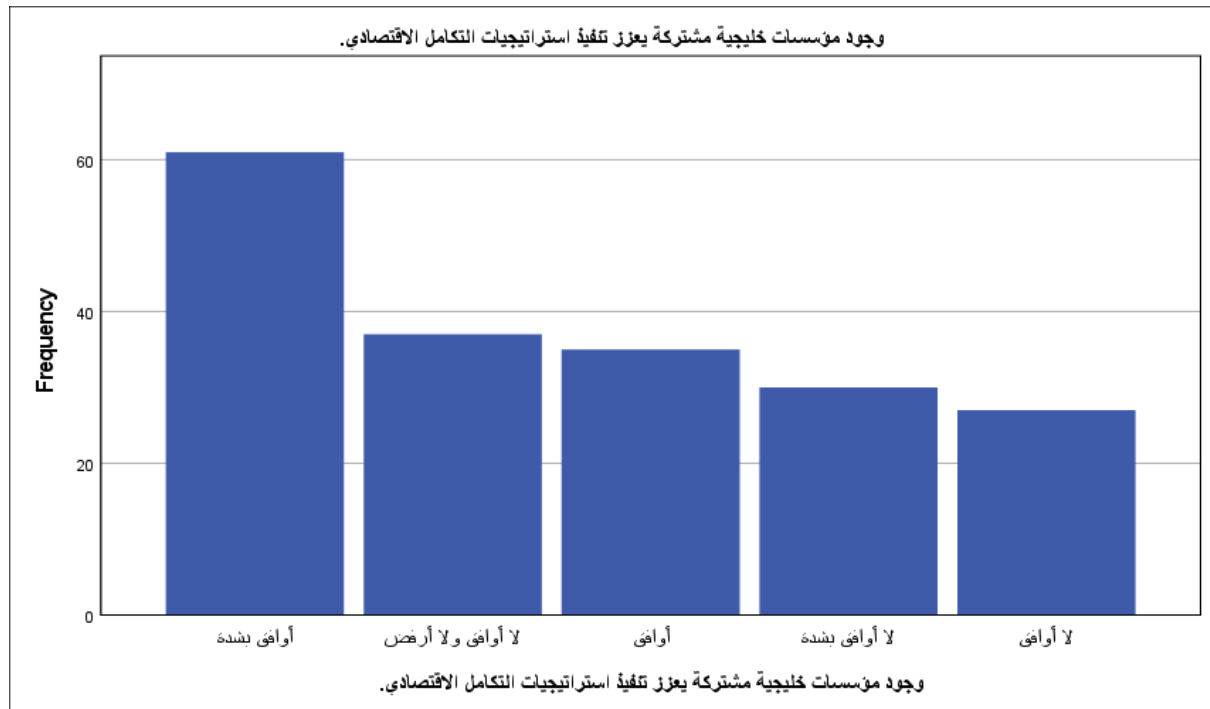
- وجود مؤسسات خليجية مشتركة يعزز تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي.

تشير نتائج تحليل عبارة "وجود مؤسسات خليجية مشتركة يعزز تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي" إلى تقدير المشاركين لأهمية الدور المؤسسي في دعم جهود التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. فقد أبدى 32.1% من المشاركين موافقة شديدة و 18.4% موافقة، أي أن نحو 50.5% يعترفون بأن المؤسسات الخليجية المشتركة تسهم بشكل فعال في تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي. بالمقابل، عبّر 14.2% عن عدم الموافقة و 15.8% عن عدم الموافقة الشديدة، ما يعني أن نحو 30% يشككون في فعالية هذه المؤسسات أو يرون أن دورها محدود. أما الشريحة المحايدة (19.5%) فتدل على وجود قدر من الحياد أو عدم وضوح الرؤية لدى بعض المشاركين بشأن تأثير المؤسسات على التكامل. بشكل

عام، تعكس النتائج إدراك غالبية المشاركين بأن وجود مؤسسات خليجية مشتركة يمثل أداة مهمة لدعم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التكاملية بين الدول الأعضاء.

وجود مؤسسات خليجية مشتركة يعزز تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	61	32.1	32.1	32.1
	لا أوافق ولا أرفض	37	19.5	19.5	51.6
	أوافق	35	18.4	18.4	70.0
	لا أوافق بشدة	30	15.8	15.8	85.8
	لا أوافق	27	14.2	14.2	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 15 : التحليل الإحصائي لتعزيز وجود مؤسسات خليجية مشتركة تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي.



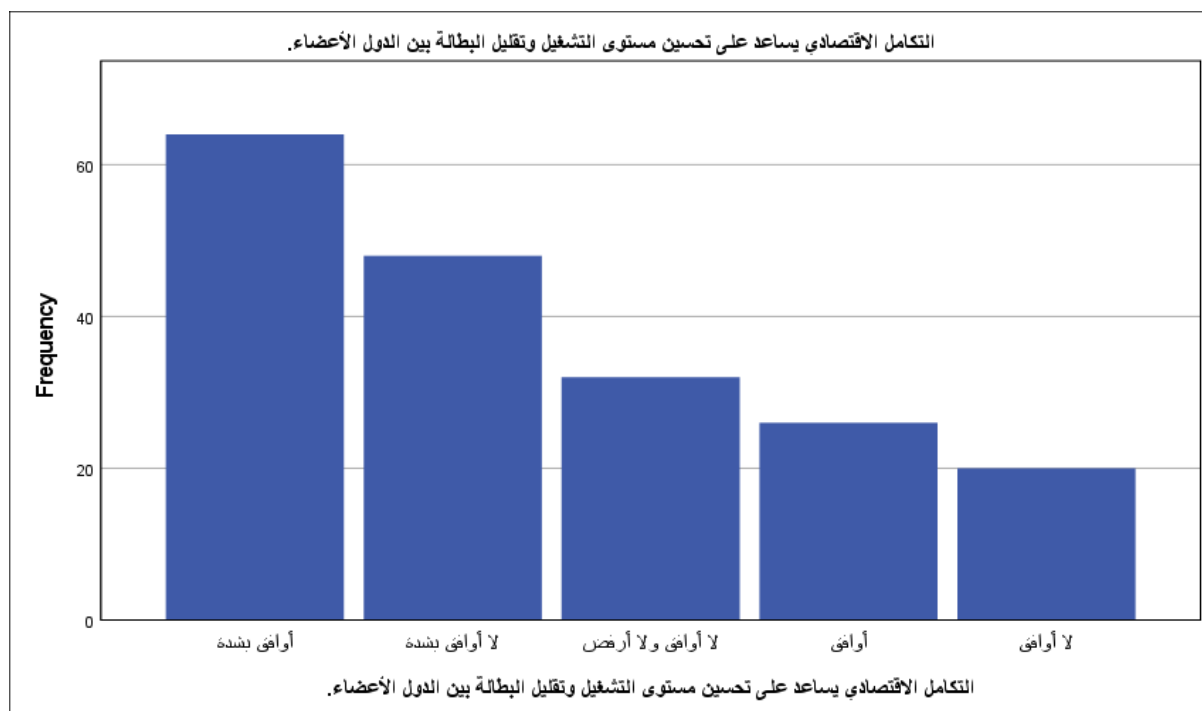
شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لتعزيز وجود مؤسسات خليجية مشتركة تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي.

- التكامل الاقتصادي يساعد على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء.

تشير نتائج تحليل عبارة "التكامل الاقتصادي يساعد على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء" إلى وجود آراء متباينة بين المشاركين حول أثر التكامل الاقتصادي على سوق العمل. فقد أبدى 33.7% من المشاركين موافقة شديدة و 13.7% موافقة، أي أن نحو 47.4% يرون أن التكامل الاقتصادي يساهم فعلياً في تحسين التشغيل وتقليل البطالة. بالمقابل، عبّر 25.3% عن عدم الموافقة الشديدة و 10.5% عن عدم الموافقة، أي نحو 35.8% يشككون في فعالية التكامل في هذا المجال. أما الشريحة المحايدة (16.8%) فتدل على وجود درجة من الحياد أو عدم اليقين. بشكل عام، تعكس النتائج أن هناك اعترافاً نسبياً بإمكانات التكامل الاقتصادي في تحسين مستوى التشغيل، لكن مع وجود تحفظات واضحة بين جزء كبير من المشاركين حول قدرة التكامل على الحد من البطالة بشكل ملموس.

التكامل الاقتصادي يساعد على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	64	33.7	33.7	33.7
	لا أوافق بشدة	48	25.3	25.3	58.9
	لا أوافق ولا أرفض	32	16.8	16.8	75.8
	أوافق	26	13.7	13.7	89.5
	لا أوافق	20	10.5	10.5	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 16 : التحليل الإحصائي لمساعدة التكامل الاقتصادي على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء.



شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لمساعدة التكامل الاقتصادي على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء.

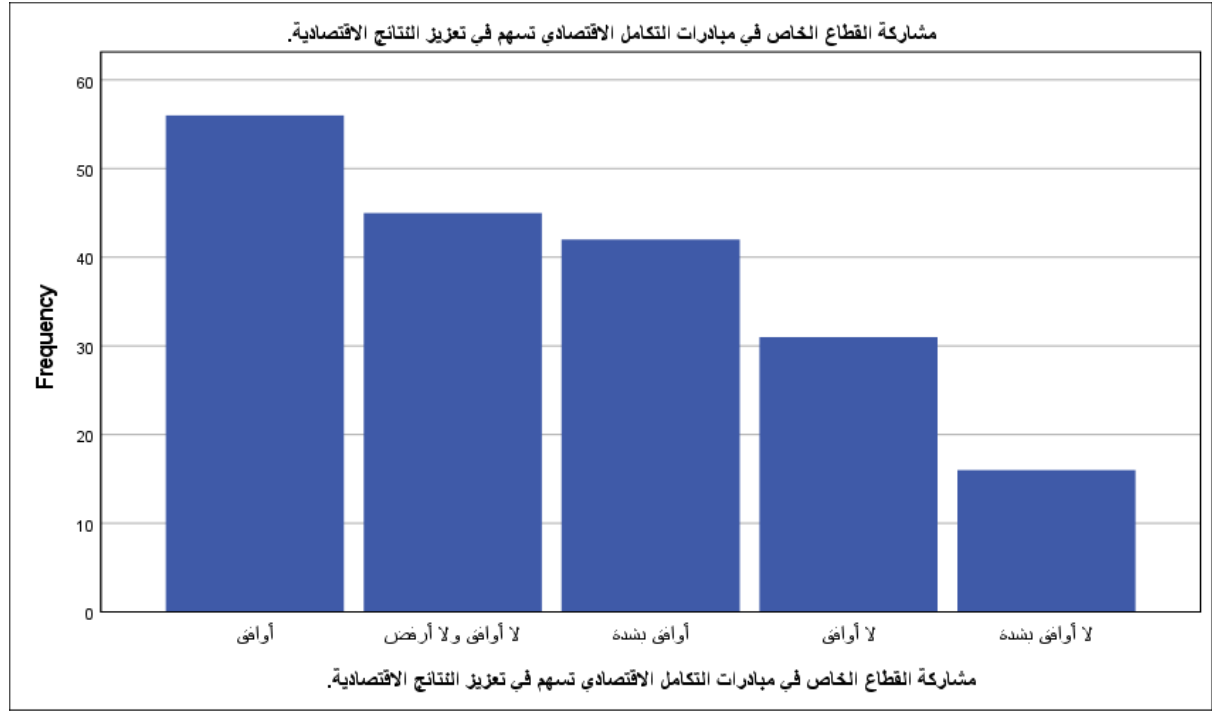
- مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي تسهم في تعزيز النتائج الاقتصادية.

تشير نتائج تحليل عبارة "مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي تسهم في تعزيز النتائج الاقتصادية" إلى تقدير المشاركين لأهمية القطاع الخاص في دعم التكامل الاقتصادي. فقد أبدى 29.5% من المشاركين موافقة و 22.1% موافقة شديدة، أي أن نحو 51.6% من العينة يعترفون بدور القطاع الخاص في تعزيز النتائج الاقتصادية للتكامل. بالمقابل، عبّر 16.3% عن عدم الموافقة و 8.4% عن عدم الموافقة الشديدة، أي نحو 24.7% من المشاركين لا يرون تأثيراً كبيراً لمشاركة القطاع الخاص. أما الشريحة المحايدة (23.7%) فتشير إلى وجود قدر من الحياد أو عدم اليقين حول فعالية هذه المشاركة. بشكل عام، تعكس النتائج وعي غالبية المشاركين بأن مشاركة القطاع الخاص تمثل عنصراً مهماً في تعزيز نجاح مبادرات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، مع وجود بعض التحفظات لدى شريحة من العينة.

مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي تسهم في تعزيز النتائج الاقتصادية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	56	29.5	29.5	29.5
	لا أوافق ولا أرفض	45	23.7	23.7	53.2

	أوافق بشدة	42	22.1	22.1	75.3
	لا أوافق	31	16.3	16.3	91.6
	لا أوافق بشدة	16	8.4	8.4	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 17 : التحليل الإحصائي لإسهام مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي في تعزيز النتائج الاقتصادية.



شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لإسهام مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي في تعزيز النتائج الاقتصادية.

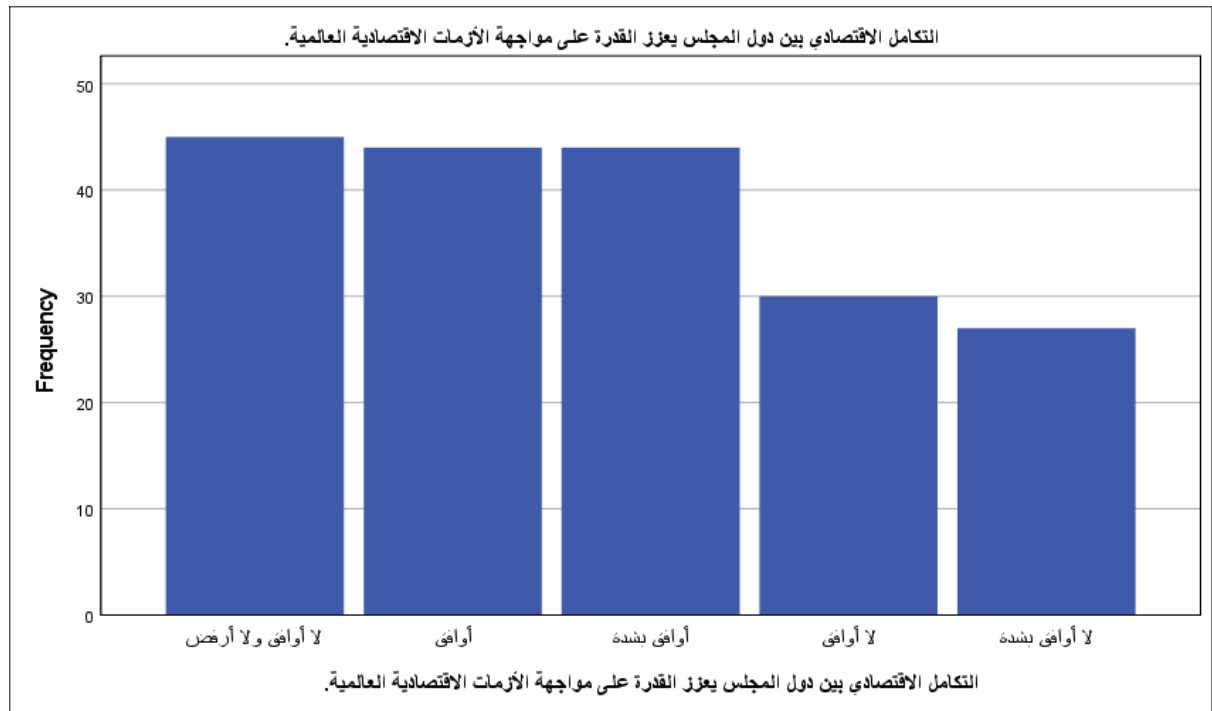
- التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يعزز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

تشير نتائج تحليل عبارة "التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يعزز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية" إلى تباين في وجهات نظر المشاركين مع ميل عام نحو الاعتراف بالإيجابيات المحتملة للتكامل. فقد أبدى 23.2% من المشاركين موافقة و 23.2% موافقة شديدة، أي أن نحو 46.4% يعترفون بأن التكامل الاقتصادي يعزز قدرة دول المجلس على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية. أما الشريحة المحايدة (23.7%) فتدل على وجود عدم يقين أو حياد لدى جزء من المشاركين. في المقابل، عبّر 15.8% عن عدم الموافقة و 14.2% عن عدم الموافقة الشديدة، أي أن نحو 30% يشككون في فعالية التكامل في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. بشكل عام، تعكس النتائج إدراك غالبية المشاركين أن التكامل

الاقتصادي يمثل أداة مهمة للتصدي للتحديات الاقتصادية العالمية، مع وجود نسبة معتبرة من التحفظات والشكوك بين العينة.

التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يعزز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	45	23.7	23.7	23.7
	أوافق	44	23.2	23.2	46.8
	أوافق بشدة	44	23.2	23.2	70.0
	لا أوافق	30	15.8	15.8	85.8
	لا أوافق بشدة	27	14.2	14.2	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 18 : التحليل الإحصائي لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.



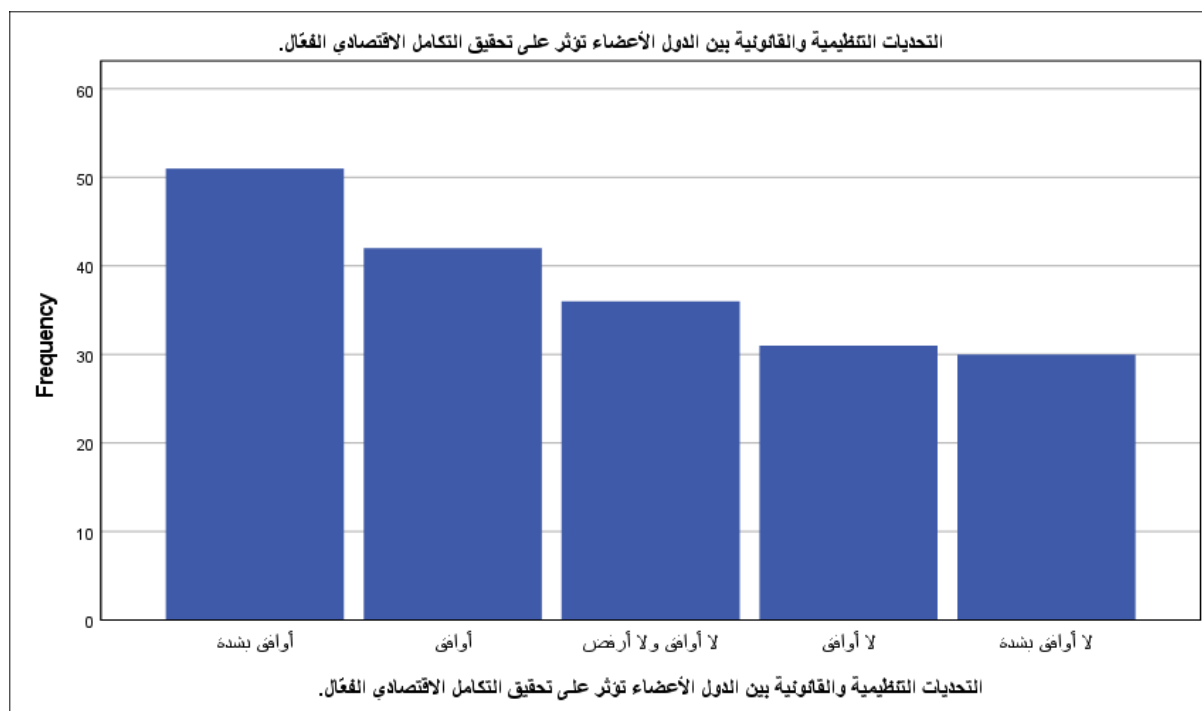
شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

- التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء تؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.

تشير نتائج تحليل عبارة "التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء تؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال" إلى وعي المشاركين بأهمية الجوانب القانونية والتنظيمية في نجاح التكامل الاقتصادي. فقد أبدى 26.8% من المشاركين موافقة شديدة و 22.1% موافقة، أي أن نحو 48.9% يعترفون بأن هذه التحديات تؤثر فعليًا على تحقيق التكامل. أما الشريحة المحايدة (18.9%) فتدل على وجود قدر من الحياد أو عدم اليقين حول مدى تأثير هذه التحديات. بالمقابل، عبّر 16.3% عن عدم الموافقة و 15.8% عن عدم الموافقة الشديدة، أي نحو 32.1% يشككون في أن الجوانب التنظيمية والقانونية تمثل عقبة كبيرة. بشكل عام، تعكس النتائج إدراك غالبية المشاركين بأن التحديات القانونية والتنظيمية تشكل عاملاً مؤثراً يجب التعامل معه لضمان فاعلية التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء تؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	51	26.8	26.8	26.8
	أوافق	42	22.1	22.1	48.9
	لا أوافق ولا أرفض	36	18.9	18.9	67.9
	لا أوافق	31	16.3	16.3	84.2
	لا أوافق بشدة	30	15.8	15.8	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 19 : التحليل الإحصائي لتأثير التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.



شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لتأثير التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.

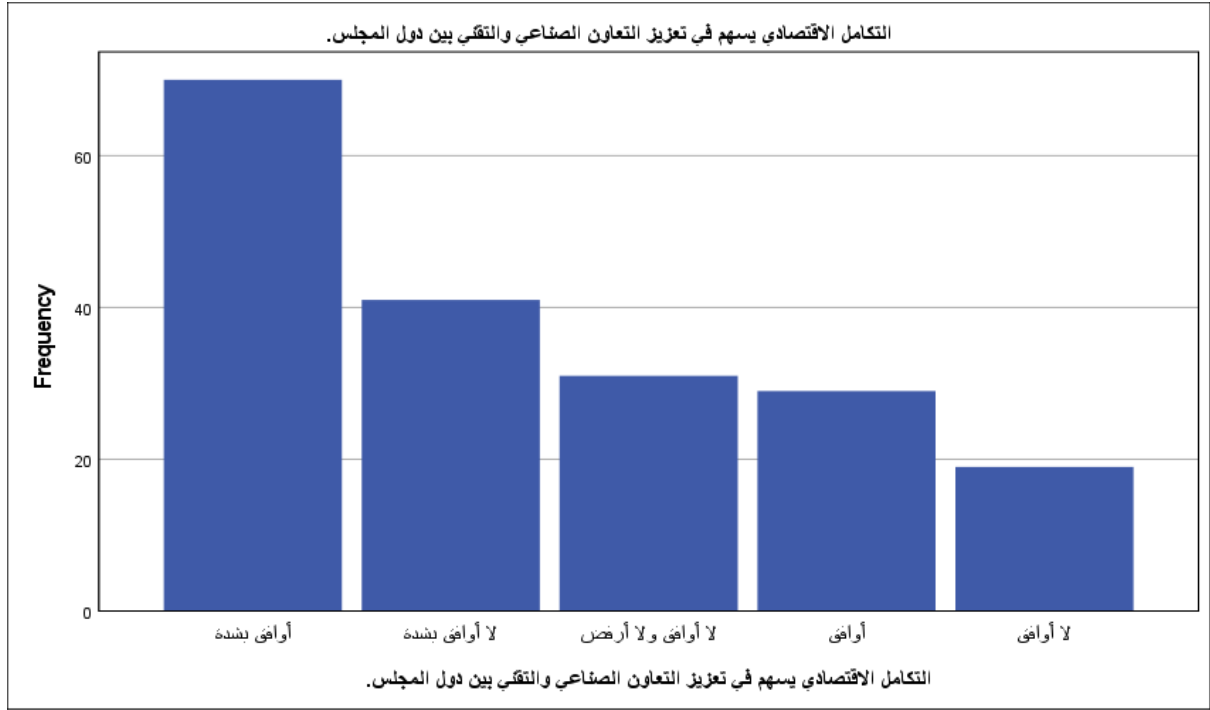
- التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.

تشير نتائج تحليل عبارة "التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس" إلى أن المشاركين يدركون الأثر الإيجابي للتكامل على المجالات الصناعية والتقنية، رغم وجود انقسام في الآراء. فقد أبدى 36.8% من المشاركين موافقة شديدة و 15.3% موافقة، أي أن نحو 52.1% يعترفون بأن التكامل الاقتصادي يعزز التعاون الصناعي والتقني بين الدول الأعضاء. بالمقابل، عبّر 21.6% عن عدم الموافقة الشديدة و 10% عن عدم الموافقة، أي نحو 31.6% من المشاركين يشككون في هذا التأثير أو يعتبرونه محدودًا. أما الشريحة المحايدة (16.3%) فتشير إلى وجود حياد أو عدم وضوح الرؤية لدى جزء من المشاركين. بشكل عام، تعكس النتائج إدراك غالبية المشاركين بأن التكامل الاقتصادي يشكل محفزًا مهمًا لتطوير التعاون الصناعي والتقني، مع وجود نسبة معتبرة من التحفظات.

التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	70	36.8	36.8	36.8
	لا أوافق بشدة	41	21.6	21.6	58.4

	لا أوافق ولا أرفض	31	16.3	16.3	74.7
	أوافق	29	15.3	15.3	90.0
	لا أوافق	19	10.0	10.0	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 20 : التحليل الإحصائي لإسهام التكامل الاقتصادي في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.



شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لإسهام التكامل الاقتصادي في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.

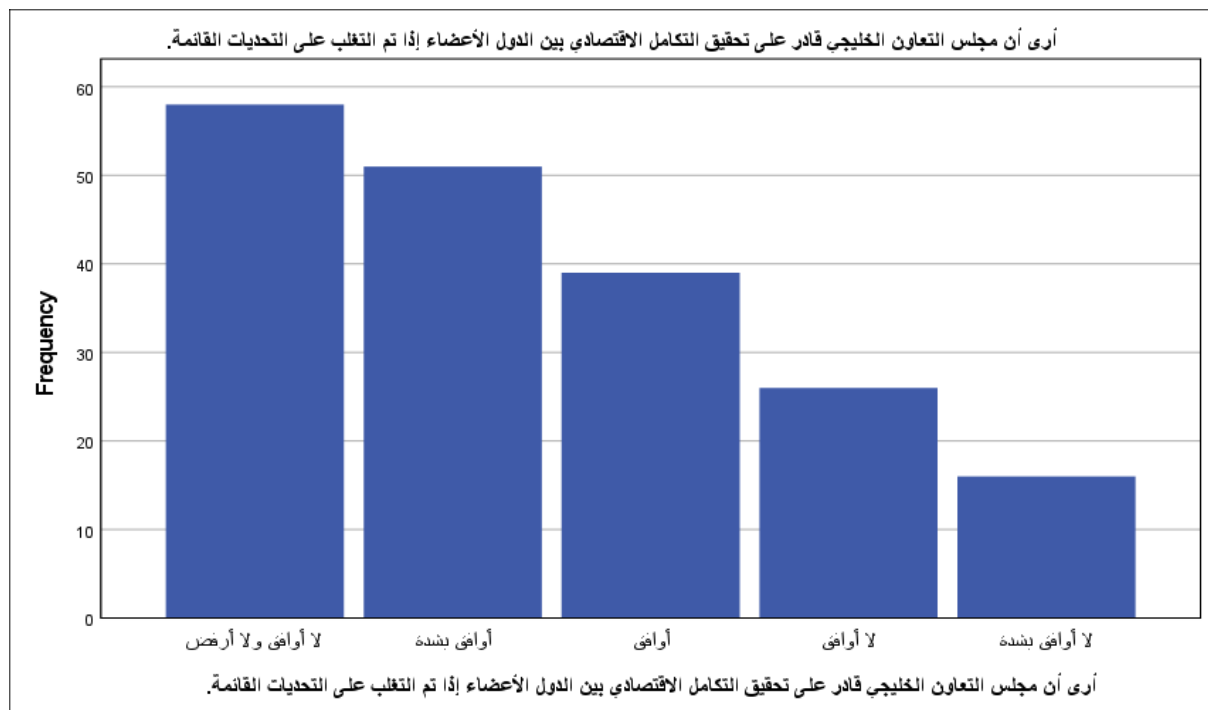
- أرى أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.

تشير نتائج تحليل عبارة "أرى أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة" إلى اعتقاد إيجابي نسبي لدى المشاركين بقدرة المجلس على تحقيق التكامل الاقتصادي، بشرط معالجة العقبات القائمة. فقد أبدى 26.8% من المشاركين موافقة شديدة و 20.5% موافقة، أي أن نحو 47.3% يرون أن المجلس قادر على تحقيق التكامل في حال تم التغلب على التحديات. أما الشريحة المحايدة (30.5%) فتدل على وجود قدر من الحياد أو عدم التأكد من قدرة المجلس على تحقيق التكامل، بينما عبّر 13.7% عن عدم الموافقة و 8.4% عن عدم الموافقة الشديدة، أي أن نحو 22.1% يشككون في قدرة المجلس على تحقيق هذا الهدف

حتى بعد مواجهة التحديات. بشكل عام، تعكس النتائج تفاوتاً معتدلاً بين المشاركين بقدرة مجلس التعاون على تعزيز التكامل الاقتصادي، مع إدراك أن النجاح مرتبط بالتغلب على العقبات القائمة.

أرى أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا أوافق ولا أرفض	58	30.5	30.5	30.5
	أوافق بشدة	51	26.8	26.8	57.4
	أوافق	39	20.5	20.5	77.9
	لا أوافق	26	13.7	13.7	91.6
	لا أوافق بشدة	16	8.4	8.4	100.0
	Total	190	100.0	100.0	

جدول 21 : التحليل الإحصائي لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.



شكل توضيحي 21 : التمثيل البياني لاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.

- مصداقية وموثوقية البيانات:

تشير نتائج مصداقية وموثوقية البيانات إلى أن البيانات المستخدمة في الدراسة موثوقة وقابلة للاعتماد في التحليل الإحصائي. ففي Case Processing Summary، يظهر أن جميع الحالات (190) مشاركاً (كانت صالحة للتحليل، ولم تُستبعد أي حالة، ما يعكس اكتمال البيانات وعدم وجود قيم مفقودة. أما مؤشر Cronbach's Alpha فقد بلغ 0.879 مع 20 عنصراً، وهو ما يشير إلى مستوى عالٍ جداً من الاتساق الداخلي بين عناصر الاستبيان. هذا يعني أن الأسئلة والمقاييس المستخدمة متوافقة مع بعضها البعض وتقيس المفهوم ذاته بشكل متسق، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها من هذه البيانات في دراسة دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. بشكل عام، هذه القيمة تعكس جودة عالية لموثوقية الاستبيان، حيث أن أي قيمة أعلى من 0.7 تعتبر جيدة، وأي قيمة تفوق 0.8 تُعد ممتازة للبحوث الاجتماعية والاقتصادية.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	190	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	190	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 22 : ملخص التحليلات الإحصائية

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.879	20

جدول 23 : اختبار المصداقية والموثوقية

- تحليلات الجداول المتقاطعة:

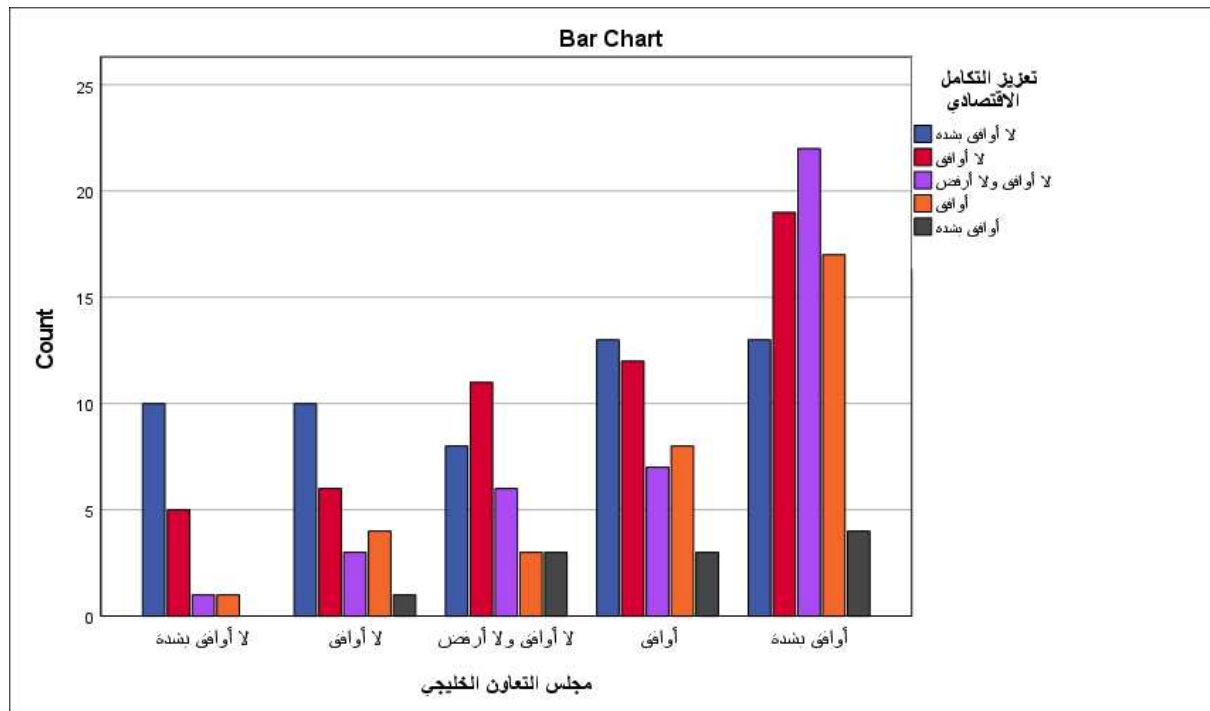
1. دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: استراتيجيات وآليات الدعم

المتبادل

تشير نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square) المرتبطة بعبارة "دور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: استراتيجيات وآليات الدعم المتبادل" إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التي تم تحليلها. فقد بلغ Pearson Chi-Square قيمة 22.682 بدرجة حرية 16 ومستوى دلالة 0.001، ما يشير إلى أن الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغيرات مرفوضة عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي هناك تأثير معنوي للمتغيرات على إدراك المشاركين لدور مجلس التعاون في تعزيز التكامل الاقتصادي. كما أظهر اختبار Linear-by-Linear Association قيمة 12.224 مع مستوى دلالة 0.000، مما يعكس وجود اتجاه خطي واضح في العلاقة بين المتغيرات، أي أن زيادة فهم أو إدراك أحد المتغيرات مرتبط بزيادة الدعم أو التقدير للمتغير الآخر. باختصار، النتائج تؤكد أن المشاركين يرون أن استراتيجيات وآليات الدعم المتبادل لمجلس التعاون الخليجي لها تأثير حقيقي وملحوظ على تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع وجود نمط ارتباطي قوي يظهر عبر التباين في الإجابات.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	22.682 ^a	16	.001.
Likelihood Ratio	23.582	16	.099
Linear-by-Linear Association	12.224	1	.000
N of Valid Cases	190		
a. 11 cells (44.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .98.			

جدول 24 : اختبار كاي اسكوير لدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء: استراتيجيات وآليات الدعم المتبادل



شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة لدور مجلس التعاون الخليجي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء:
استراتيجيات وآليات الدعم المتبادل

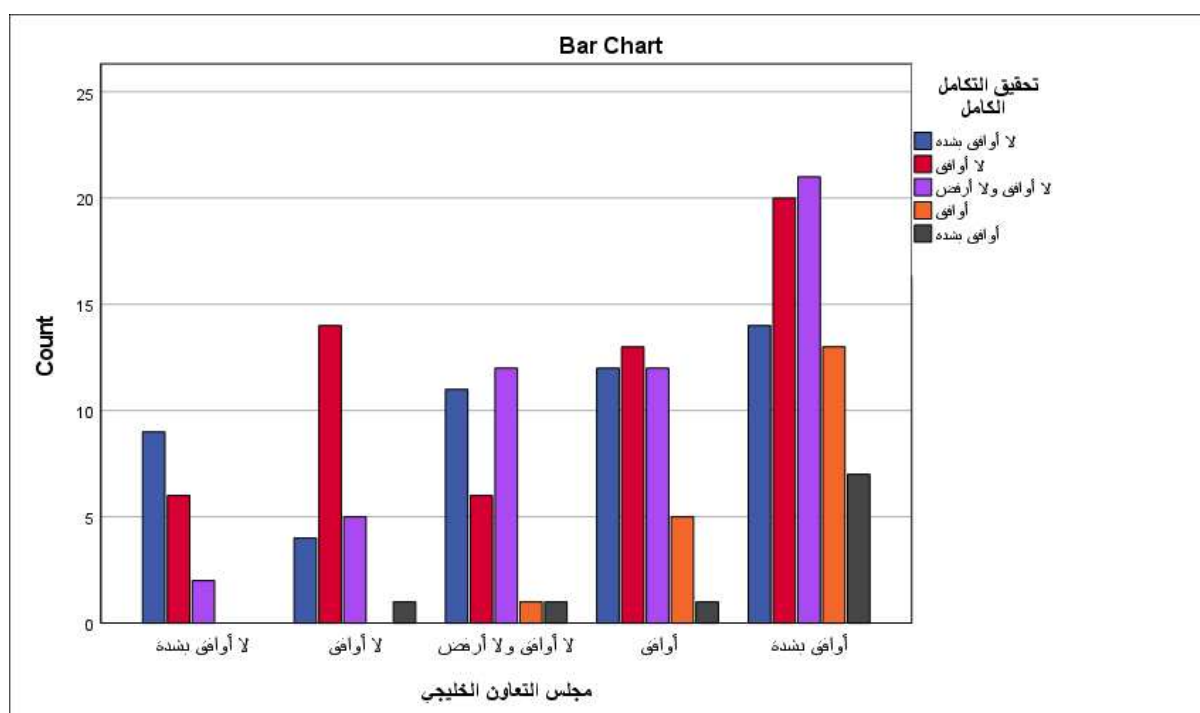
2. التحديات والفرص لتحقيق التكامل الكامل: مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات

الاقتصادية

تشير نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square) لعبارة "التحديات والفرص لتحقيق التكامل الكامل: مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات الاقتصادية" إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغيرات المدروسة. فقد بلغ Pearson Chi-Square قيمة 33.107 بدرجة حرية 16 ومستوى دلالة 0.007، ما يدل على رفض الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط عند مستوى دلالة 0.05، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات على إدراك المشاركين لدور مجلس التعاون في توحيد السياسات الاقتصادية لتحقيق التكامل الكامل. كما أظهر اختبار Linear-by-Linear Association قيمة 15.197 مع مستوى دلالة 0.000، مما يشير إلى وجود علاقة خطية واضحة، بحيث أن التغير في أحد المتغيرات مرتبط بتغير مواز في المتغير الآخر. باختصار، النتائج تؤكد أن المشاركين يرون أن مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات الاقتصادية تمثل عاملاً مهماً في مواجهة التحديات واستغلال الفرص لتحقيق التكامل الكامل بين الدول الأعضاء.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	33.107 ^a	16	.007
Likelihood Ratio	36.156	16	.003
Linear-by-Linear Association	15.197	1	.000
N of Valid Cases	190		
a. 11 cells (44.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .89.			

جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للتحديات والفرص لتحقيق التكامل الكامل: مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات الاقتصادية



شكل توضيحي 23 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للتحديات والفرص لتحقيق التكامل الكامل: مساهمة مجلس التعاون الخليجي في توحيد السياسات الاقتصادية

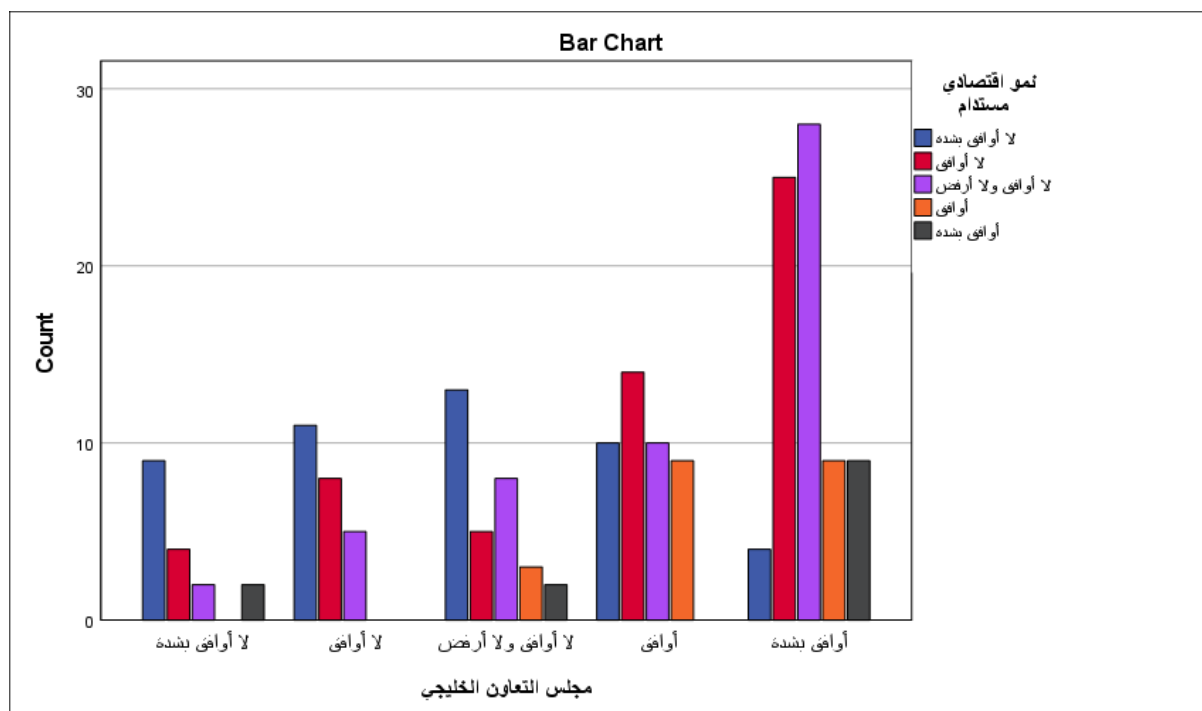
3. مجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام: التكامل الاقتصادي كأداة للتنمية

المستمرة

تشير نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square) لعبارة "مجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام: التكامل الاقتصادي كأداة للتنمية المستمرة" إلى وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة. فقد بلغت قيمة Pearson Chi-Square 49.002 بدرجة حرية 16 ومستوى دلالة 0.000، مما يدل على رفض الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط عند مستوى دلالة 0.05، أي أن هناك تأثير معنوي كبير للمتغيرات على إدراك المشاركين لدور مجلس التعاون في تحقيق نمو اقتصادي مستدام عبر التكامل الاقتصادي. كما أظهر اختبار Linear-by-Linear Association قيمة 22.285 مع مستوى دلالة 0.000، ما يشير إلى وجود علاقة خطية واضحة بين المتغيرات، بحيث أن زيادة التقدير لأحد المتغيرات ترتبط بزيادة التقدير للمتغير الآخر. بشكل عام، تؤكد النتائج أن المشاركين يرون أن التكامل الاقتصادي يعد أداة فعالة لمجلس التعاون الخليجي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستمر بين الدول الأعضاء.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	49.002 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	59.845	16	.000
Linear-by-Linear Association	22.285	1	.000
N of Valid Cases	190		
a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.16.			

جدول 26 : اختبار كاي اسكوير لمجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام: التكامل الاقتصادي كأداة للتنمية المستمرة



شكل توضيحي 24 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة لمجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق نمو اقتصادي مستدام: التكامل الاقتصادي كأداة للتنمية المستمرة

- تحليل التباين الأحادي

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والنموذج البايزي إلى أن المتغيرات المستقلة المختارة تلعب دورًا معنويًا في تفسير التباين في إدراك المشاركين لدور مجلس التعاون الخليجي. ففي جدول ANOVA، بلغت قيمة F 6.238 مع مستوى دلالة 0.000، ما يدل على أن النموذج الإحصائي كاملاً ذو دلالة إحصائية قوية، أي أن المتغيرات المستقلة: تعزيز التكامل الاقتصادي، تحقيق التكامل الكامل، والنمو الاقتصادي المستدام، تساهم بشكل فعال في تفسير التباين في المتغير التابع وهو إدراك دور مجلس التعاون الخليجي. يدعم تحليل Bayes Factor هذا الاستنتاج، حيث بلغت قيمة Bayes Factor 5736.071 ، مما يشير إلى قوة كبيرة للنموذج مقابل النموذج الصفري (Null Model)، مع قيمة $R^2 = 0.545$ و $R^2 = 0.297$ ، أي أن النموذج يفسر نحو 29.7% من التباين في إدراك المشاركين، بينما القيمة المعدلة $Adjusted R^2 = 0.250$ تأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات وتؤكد أن النموذج لا يعاني من فرط التقدير. تؤكد هذه النتائج أن المتغيرات الثلاثة المتمثلة في تعزيز التكامل الاقتصادي، تحقيق التكامل الكامل، والنمو الاقتصادي المستدام لها تأثير معنوي وملحوس على إدراك المشاركين لدور مجلس التعاون الخليجي في دعم التكامل الاقتصادي والتنمية بين الدول الأعضاء.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	100.779	12	8.398	6.238	.000
Residual	238.300	177	1.346		
Total	339.079	189			

جدول 27 : اختبار التباين الأحادي

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
5736.071	.545	.297	.250	1.16

جدول 28 : ملخص نموذج معامل بايز

المناقشة

تمثل المناقشة المرحلة العلمية التي يتم فيها الربط بين النتائج التي توصل إليها البحث وبين الإطارين النظري والمهجي اللذين ارتكزت عليهما الدراسة. ففي هذا الجزء، يتم تحليل النتائج في ضوء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، مع توضيح مدى توافق النتائج مع التوجهات النظرية والتجارب السابقة، إضافة إلى تفسير العوامل التي قد تكون قد أثرت على تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي أو أعاقته. وتأتي هذه المناقشة لتقدم رؤية تحليلية شاملة تساعد على فهم العمق الحقيقي للنتائج، وتوضح دلالاتها وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي الخليجي.

تشير النتائج إلى وجود تقدم ملموس في بعض مجالات التكامل الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بتسهيل حركة السلع بين الدول الأعضاء وتحسين بعض جوانب البيئة الاستثمارية المشتركة. ويمكن تفسير ذلك بالحراك السياسي والاقتصادي الذي شهده مجلس التعاون خلال العقود الأخيرة، وبالرغبة الجماعية للدول في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال توحيد مواقفها الاقتصادية. إلا أن النقاش العلمي يوضح أن هذا التقدم لم يصل بعد إلى المستوى الذي تطمح إليه دول المجلس، وذلك نتيجة استمرار عدد من التباينات الهيكلية بين اقتصادات الدول الأعضاء، مثل الفوارق في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والاختلاف في السياسات الضريبية والتنظيمية، إضافة إلى تفاوت قدرات البنية التحتية الاقتصادية.

كما توضح النتائج أن التقدم الحاصل في مجال التكامل لا يسير بوتيرة واحدة، إذ تظهر بعض الدول أكثر استعدادًا وقدرة على تبني سياسات التكامل من غيرها. ويمكن تفسير هذا التفاوت بأسباب تتعلق باختلاف الأولويات الوطنية، وتباين مستويات الانفتاح الاقتصادي، والعوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على سرعة اتخاذ القرارات وتطبيقها. وفي هذا السياق، تبرز المناقشة أن نجاح التكامل الاقتصادي مرتبط إلى حد كبير بالانسجام المؤسسي والتشريعي، وهو ما لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهود لتعزيزه داخل مجلس التعاون.

ومن خلال تحليل النتائج، يتضح أن أحد أهم التحديات يتمثل في محدودية التنسيق العميق في مجالات السياسة النقدية والمالية، إذ ما تزال دول المجلس تعمل بشكل منفرد في العديد من الجوانب المتعلقة بالسياسة العامة الاقتصادية. وهذا الأمر يجعله بعيدًا عن نموذج التكامل الكامل الذي يتطلب تنسيقًا شاملاً للموازانات العامة، سياسات الضرائب، أسعار الفائدة، والأنظمة المصرفية. وتؤكد المناقشة أن هذه العقبات تعكس طبيعة الهياكل الاقتصادية التي

ما زالت تعتمد إلى حد كبير على العائدات النفطية، ما يدل على الحاجة إلى تنويع الاقتصادات الوطنية كشرط أساسي لتعميق التكامل الاقتصادي.

وتبرز النتائج كذلك وجود فرص كبيرة لم يستغلها المجلس بالشكل المطلوب، خصوصاً في ضوء توفر بنيات اقتصادية مشتركة، كالتقارب الجغرافي والثقافي، وتشابه الظروف الاقتصادية، والقدرات المالية الضخمة للدول الأعضاء. وتفسر المناقشة هذه الفجوة بين الإمكانيات والنتائج بأن التكامل الاقتصادي لا يعتمد فقط على الإرادة السياسية، وإنما يحتاج أيضاً إلى خطط تنفيذية واضحة وآليات رقابية فعّالة، وقدرة على إدارة المصالح المشتركة والمتعارضة بين الدول بطريقة مهنية وشفافة. ويوضح ذلك أن التكامل الاقتصادي عملية معقدة تتطلب تدرجاً وعمقاً في البناء المؤسسي قبل القدرة على تحقيق ثمارها بشكل كامل.

وتؤكد المناقشة أن النمو الاقتصادي المستدام، الذي يعد أحد أهم أهداف التكامل الخليجي، يحتاج إلى تعاون أكبر في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والتعليم والبحث العلمي، وهي مجالات أظهرت النتائج أنها لا تزال غير مفعلة بالشكل المطلوب بين دول المجلس. وهذا يشير بوضوح إلى أن التكامل الاقتصادي لن يصل إلى مستوى متقدم ما لم يتضمن شراكة حقيقية في القطاعات غير النفطية، والتي تعد ركيزة المستقبل الاقتصادي لدول الخليج. كما تشير المناقشة إلى أن الاهتمام بهذه القطاعات سيُسهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء ويعزز استدامة التكامل على المدى الطويل.

وعند وضع النتائج ضمن الأطر النظرية والدراسات السابقة، يتضح أن التجربة الخليجية تقع في إطار "التكامل الإقليمي المتدرج"، الذي يحقق نجاحات في بعض المحاور بينما يواجه صعوبات في محاور أخرى. وتُظهر المناقشة أن هذا النموذج منطقي بالنظر إلى الطبيعة السياسية والاقتصادية للدول الخليجية، لكنه في الوقت نفسه يفرض ضرورة البدء في خطوات أكثر جرأة لتجاوز التحديات الهيكلية. ويتضح من خلال النتائج أن أي تقدم في التكامل يعتمد على قوة المؤسسات الخليجية المشتركة، وعلى مدى قدرتها على إصدار تشريعات مشتركة ملزمة وقابلة للتطبيق، وهو ما أظهرته الدراسة كأحد أبرز الجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

وتخلص المناقشة إلى أن التكامل الاقتصادي الخليجي، رغم ما حققه من تقدم، لا يزال في مرحلة تحتاج إلى تعزيز وتطوير مستمر، وأن تحقيق التكامل الكامل يتطلب مقاربات عملية طويلة الأمد، تعتمد على التنسيق المتعمق، الاستثمار المشترك، توحيد السياسات، والاستفادة من الفرص الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها دول المجلس. وتوضح

المناقشة أن النتائج الحالية ليست مؤشراً على ضعف التجربة بل على طبيعتها المتدرجة، التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح كبير إذا ما أُحسن استثمارها ودُعمت بالأطر المؤسسية السليمة.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة عن أهمية الدور المحوري الذي يؤديه مجلس التعاون الخليجي في تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي باتت تتطلب تكوين تكتلات اقتصادية قوية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي. وقد أظهرت نتائج البحث أن التكامل الاقتصادي الخليجي يمثل مشروعًا استراتيجيًا طويل الأمد، وأن الجهود المبذولة حتى الآن قد وضعت أساسًا متينًا يمكن البناء عليه، رغم التحديات التي ما تزال تعترض طريق الوصول إلى التكامل المنشود.

وتؤكد نتائج الدراسة أن مجلس التعاون تمكن خلال العقود الماضية من تحقيق تقدم ملموس في مجالات عديدة، من بينها فتح الأسواق بين الدول الأعضاء، وتسهيل حركة السلع ورأس المال والعمالة، إضافة إلى إطلاق مبادرات مشتركة عززت من التعاون الاقتصادي. إلا أن هذه الإنجازات — على أهميتها — تبقى بحاجة إلى تطوير وتنفيذ بشكل أكبر، حيث أظهرت الدراسة أن مستوى التكامل لا يزال أقل من الإمكانيات الاقتصادية الضخمة التي تتمتع بها المنطقة، وأن بعض العوائق المؤسسية والتشريعية والإدارية ما تزال تقف حائلًا أمام استكمال المنظومة التكاملية بشكل شامل.

كما بينت نتائج التحليل الكمي أن التباينات في الهياكل الاقتصادية بين الدول، والاختلاف في السياسات المالية والنقدية، وتفاوت مستويات الانفتاح الاقتصادي، تعد من أبرز التحديات التي تعيق الوصول إلى تكامل اقتصادي كامل. هذه التحديات تسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز العمل المؤسسي المشترك وتنويع مصادر الدخل الوطني، بالإضافة إلى تبني إصلاحات اقتصادية متوازنة تستوعب خصوصيات كل دولة، وفي الوقت ذاته تدعم الانسجام الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

وتبرز الدراسة أيضًا أن الفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون لتحقيق مستويات أعلى من التكامل هي فرص كبيرة ومؤثرة، خصوصًا في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وتزايد الدور الذي يمكن أن تلعبه المنطقة في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة، والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي. إن استثمار هذه الفرص يتطلب من دول المجلس اعتماد خطط استراتيجية موحدة، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتعزيز الشفافية وتبادل البيانات الاقتصادية، مما يسهم في تسريع وتيرة التكامل، وتحقيق نتائج أكثر استدامة على المدى الطويل.

وتؤكد الخاتمة أن تحقيق التكامل الاقتصادي ليس هدفًا يُفرض من أعلى، بل هو عملية تراكمية تتطلب تعاونًا مؤسسيًا متينًا بين الدول الأعضاء، وإرادة سياسية واضحة، ودعمًا مجتمعيًا وفهمًا للأثار الإيجابية التي يمكن أن يجلبها التكامل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. كما يتطلب النجاح في هذا المسار تطوير آليات رقابية وتنفيذية فعالة لضمان الالتزام بالاتفاقيات المشتركة، وتبني رؤية اقتصادية موحدة تستجيب للتحديات وتستثمر الفرص بذكاء ومرونة.

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة، يتضح أن الطريق نحو التكامل الاقتصادي الكامل ما يزال يحتاج إلى خطوات جادة لتعميق التعاون في المجالات المالية والمصرفية، وتوحيد بعض السياسات الاقتصادية، وتعزيز الدور المستقبلي للقطاعات غير النفطية. ومع ذلك، فإن مؤشرات الأداء الاقتصادي والتقارب في الرؤى الاستراتيجية بين الدول الأعضاء تشير إلى إمكانية تحقيق مستويات متقدمة من التكامل في المستقبل القريب إذا ما تم تعزيز العمل الجماعي واستثمار القدرات المشتركة بكفاءة أكبر.

تُظهر هذه الدراسة أن التكامل الاقتصادي الخليجي ليس مجرد مشروع اقتصادي فحسب، بل هو إطار استراتيجي يعزز الأمن الاقتصادي والإقليمي، ويقوي قدرة دول المجلس على مواجهة التحديات العالمية، ويوفر فرصًا أكبر للنمو والازدهار للشعوب الخليجية. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز هذا التكامل يمثل خيارًا إستراتيجيًا لا بديل عنه، وطريقًا أساسيًا نحو مستقبل اقتصادي أكثر قوة واستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

التوصيات

- تشير نتائج الدراسة إلى أهمية موازنة السياسات المالية والنقدية بين دول المجلس بما يحد من التباينات التي تعيق تحقيق مستويات أعلى من التكامل. وعليه، توصي الدراسة بضرورة وضع برامج عملية لتنسيق السياسات الاقتصادية، عبر إنشاء لجان فنية دائمة تعمل على موازنة الأنظمة والإجراءات الاقتصادية وتشجيع التكامل التشريعي والتنظيمي بين الدول.
- توضح النتائج أن تطبيق السوق الخليجية المشتركة ما زال يواجه بعض العقبات الإدارية واللوجستية. لذا، توصي الدراسة بتسريع إزالة القيود المتبقية أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، وتفعيل آليات الرقابة على تطبيق الامتيازات الاقتصادية الممنوحة للمواطنين والشركات الخليجية، بما يضمن الاستفادة القصوى من مزايا السوق الخليجية الموحدة.
- خلصت الدراسة إلى أن ضعف الربط اللوجستي والرقمي والطاقي بين دول المجلس يمثل أحد أهم التحديات أمام التكامل. لذا توصي الدراسة بتسريع تنفيذ مشاريع النقل المشتركة، مثل خطوط السكك الحديد الخليجية، ومشاريع الربط الكهربائي، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بما يساهم في رفع كفاءة التكامل الاقتصادي.
- تشير النتائج إلى محدودية مشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات التكامل. لذلك، توصي الدراسة بإنشاء مجالس اقتصادية مشتركة تضم ممثلين من القطاع الخاص، بهدف تقديم رؤى عملية لتطوير التشريعات والإجراءات الاقتصادية، إضافةً إلى تفعيل دور الشركات الخليجية الكبرى في الاستثمار عبر الحدود بما يعزز التكامل الإنتاجي والصناعي.
- أظهرت نتائج التحليل وجود اعتماد كبير على قطاع النفط في عدد من الدول الأعضاء، مما يجعل التكامل الاقتصادي عرضة للتقلبات العالمية. وعليه، توصي الدراسة بوضع خطط مشتركة لتنويع الاقتصاد، تشمل دعم قطاعات مثل الصناعة التحويلية، التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والتعليم، وذلك عبر برامج تمويلية واستثمارية مشتركة بين الدول الأعضاء.
- بيّنت النتائج وجود تفاوت في جودة وتوافر البيانات الاقتصادية بين دول المجلس، مما يعيق إجراء التحليلات الدقيقة. لذلك، توصي الدراسة بإنشاء منصة خليجية موحدة لتبادل البيانات الاقتصادية والمالية، تكون متاحة لصناع القرار والباحثين، وتمنح صورة واضحة ومتوازنة عن واقع التكامل الاقتصادي الخليجي.

- تشير النتائج إلى الحاجة لرفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في مجال التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات. لذا، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية مشتركة، وتفعيل التعاون الأكاديمي والبحثي بين المؤسسات الخليجية والجامعات، لتعزيز القدرات الفنية والبحثية بما يعزز من جودة اتخاذ القرار الاقتصادي المشترك.
- تظهر النتائج أن عددًا من التحديات—مثل التباين في الهياكل الاقتصادية، والمنافسة الداخلة بين الدول، والعوائق الإدارية—لا تزال تحدّ من الوصول إلى مستويات عالية من التكامل. لذلك، توصي الدراسة بتطوير آليات متخصصة لرصد التحديات، ورفع تقارير دورية لمتخذي القرار، وتبني حلول عملية مبنية على تقييمات اقتصادية دقيقة.
- تشير النتائج إلى أن التكامل المالي ما زال محدودًا مقارنة ببقية مجالات التكامل. لذلك، توصي الدراسة بتشجيع إنشاء شبكات مصرفية مشتركة، وتسهيل عمليات التحويل المالي بين الدول، ودراسة جدوى المضي قدمًا نحو سياسة نقدية موحدة بعد استيفاء المتطلبات الفنية اللازمة.
- خلصت النتائج إلى ضعف الوعي العام بفوائد التكامل الاقتصادي. لذلك، توصي الدراسة بإطلاق حملات إعلامية وتوعوية مشتركة تتناول أهمية التكامل للمجتمعات الخليجية، لما لذلك من دور في دعم قبول المجتمع للسياسات الاقتصادية المشتركة.

المراجع

- Al-Saidi, M. (2021). Cooperation or competition? State environmental relations and the SDGs agenda in the Gulf Cooperation Council (GCC) region. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2211464520301032>
- Al-Sarihi, A. (2022). Renewable Energy Development in the Gulf Cooperation Council Countries: Status, Barriers, and Policy Options. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1996-1073/15/5/1923>
- Arif, M. (2023). Urban Spatial Strategies of the Gulf Cooperation Council: A Comparative Analysis and Lessons Learned. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/18/13344>
- Bakhsh, S. (2023). Strategy towards sustainable energy transition: The effect of environmental governance, economic complexity and geopolitics. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X24000373>
- Bousrih, J. (2025). Energy Transition in the GCC: From Oil Giants to Green Leaders? Retrieved from <https://www.mdpi.com/1996-1073/18/13/3460>
- Callen, T. (2024). Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/290464246_Economic_Diversification_in_the_GCC_Past_Present_and_Future
- Chou, C.-H. (2023). Renewable Energy Integration for Sustainable Economic Growth: Insights and Challenges via Bibliometric Analysis. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/20/15030>
- Darwish, S. (2018). Opportunities, Challenges and Risks of Transition into Renewable Energy: The Case of the Arab Gulf Cooperation Council. Retrieved from <http://www.ericjournal.ait.ac.th/index.php/eric/article/view/1823>
- Erbas, I. (2022). Constructivist Approach in Foreign Policy and in International Relations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/364720915_Constructivist_Approach_in_Foreign_Policy_and_in_International_Relations
- Gancia, G. (2020). A theory of economic unions. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304393219302053>
- Khadour, N. (2023). The Role of the Master Plan in City Development, Latakia Master Plan in an International Context. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2073-445X/12/8/1634>
- Leitão, N. C. (2024). Gravity Model and International Trade: A Survey of the Literature. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2076-3387/14/9/219>
- Nguyen, C. V. (2025). The Role of Economic Integration Policies in Increasing Economic Growth in Selected Southeast Asian Countries. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/18/5/229>
- Papageorgiou, M. (2024). Standing in-between— Gulf States in the Shanghai Cooperation Organisation Under New Security Dynamics: The GCC, Saudi Arabia and Qatar. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/23477970241298755>

- Ravenhill, J. (2021). Economic Interdependence, Globalization and Peaceful Change. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357871247_Economic_Interdependence_Globalization_and_Peaceful_Change
- Sanfilippo, A. (2024). Energy transition strategies in the Gulf Cooperation Council countries. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X24002219>
- Savinsky, A. V. (2021). Integration Processes among the Member States of the Gulf Cooperation Council over the Period of 2010–2018. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/350114666_Integration_Processes_among_the_Member_States_of_the_Gulf_Cooperation_Council_over_the_Period_of_2010-2018
- Udombana, N. (2020). A Step Closer: Economic Integration and the African Continental Free Trade Area. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/349623230_A_Step_Closer_Economic_Integration_and_the_African_Continental_Free_Trade_Area
- Van, C. (2025). The Role of Economic Integration Policies in Increasing Economic Growth in Selected Southeast Asian Countries. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/18/5/229>
- Velenturf, A. P. (2021). Principles for a sustainable circular economy. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2352550921000567>
- Witt, M. A. (2019). De-globalization: Theories, predictions, and opportunities for international business research. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41267-019-00219-7>

الملاحق

الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
					1- الأسئلة العامة
60+	50-60	40-50	30-40	20-30	العمر
			أنثى	ذكر	الجنس
دكتوراه	ماجستير	شهادة عليا	درجة البكالوريوس	شهادة الدراسة الثانوية	الدرجة العلمية
					2- أسئلة الإستبيان
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	أعتقد أن مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري الخليجي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكامل الاقتصادي يعزز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التحدد في السياسات الاقتصادية الوطنية يمثل عقبة أمام تحقيق التكامل الكامل.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة تسهم في تسهيل حركة رأس المال والبضائع بين الدول الأعضاء.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التعاون في المجالات الاقتصادية يقلل من التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	اختلاف الأولويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمثل تحديًا أمام التكامل الاقتصادي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكامل الاقتصادي يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول مجلس التعاون.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	سياسات الدعم والإعانات بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية التكامل الاقتصادي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	وجود مؤسسات خليجية مشتركة يعزز تنفيذ استراتيجيات التكامل الاقتصادي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكامل الاقتصادي يساعد على تحسين مستوى التشغيل وتقليل البطالة بين الدول الأعضاء.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي تسهم في تعزيز النتائج الاقتصادية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يعزز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التحديات التنظيمية والقانونية بين الدول الأعضاء تؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكامل الاقتصادي يسهم في تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين دول المجلس.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	أرى أن مجلس التعاون الخليجي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء إذا تم التغلب على التحديات القائمة.

Abstract

This study aims to analyze the role of the Gulf Cooperation Council (GCC) in promoting economic integration among its member states, focusing on determining the level of progress achieved in the integration process and exploring the most prominent opportunities and existing challenges that may affect its effectiveness. To achieve this objective, the study adopted a quantitative methodology, considered the most suitable approach for measuring and interpreting economic relations. A field questionnaire was designed and distributed to a sample of 190 specialists and those interested in Gulf economic affairs, and the data were analyzed using appropriate statistical methods. The results showed that the GCC has played a positive and significant role in improving some aspects of economic integration, particularly in facilitating intra-GCC trade, strengthening the common economic environment, and supporting initiatives aimed at enhancing economic harmony among member states. However, the results also indicated that integration still faces a number of structural challenges, most notably the disparity in fiscal and monetary policies, weak institutional coordination, and varying levels of economic diversification among member states, which hinder the achievement of full and comprehensive economic integration. Based on its findings, the study presented a set of recommendations, most notably: the need to strengthen coordination of joint economic policies, activate the role of joint Gulf institutions in monitoring the implementation of economic agreements, work on developing infrastructure projects and economic connectivity, and support the diversification of income sources and improve transparency and the exchange of economic data among member states. The study also recommended empowering the Gulf private sector to be an active partner in the integration process and enhancing cooperation in the fields of innovation and renewable energy, thereby boosting opportunities for achieving sustainable economic growth.

Keywords: Gulf Cooperation Council – Economic Integration – Regional Cooperation – Economic Policies – Sustainable Growth – Economic Challenges – Gulf Development.

Midocean University
College of Management
Master of Business Administration



**The Role of the Gulf Cooperation Council in Enhancing Economic Integration Among
Member States: Opportunities and Challenges**

Prepared by/

Noura Ibrahim Ali Al-Rathie

University ID/

251000541

Supervised by/

Dr. Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year

2025